

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٩

الاثنين، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنييه (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود ٦٣ الى ٧٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع البنود المتصلة بنزع السلاح
والأمن الدولي

وبالانضمامات إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، رغم أن بعض الدول لا يزال مترددا في الانضمام. كما أن اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد تمثل تقدما كبيرا.

مع ذلك تصاعد الإحباط في عام ١٩٩٨ بسبب التجارب التي أجريت في الربيع في جنوب آسيا، والتي مثلت توسيع نادي الدول النووية وانتهاء ضبط النفس الذي أظهرته الدولتان غير النوويتين تقليديا في هذا الصدد عبر الـ ٥٠ سنة الماضية. ونأسف أيضا لعدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي ولأن المحادثات الرامية إلى إبرام معاهدة ثالثة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الثالثة) تشهد جمودا.

ومن الواضح اليوم أكثر من أي وقت مضى أن الضمان الوحيد الممكن في مجال أسلحة الدمار الشامل يبقى اتخاذ القرار الشجاع الذي يتمثل في القضاء التام على هذا النوع من الأسلحة. فنحن لا يمكننا أن نظل نعيش في ظل هذا الخطر الذي يهدد جميع أشكال الحياة على سطح الأرض، والذي يستخدم أيضا بغرض الردع.

السيد بيريز - أوترمين (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية):
أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بأحر التهاني على توليكم رئاسة اللجنة الأولى؛ في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. ولا شك لدينا في أننا سنحقق تحت قيادتكم نتائج إيجابية حسنة التوقيت. وأتعهد لكم بتعاون وفدي معكم في جميع أعمالكم. كما أود بشكل خاص أن أشكر الأمين العام على تحليله الدقيق للتحديات التي تواجه الأمم المتحدة فضلا عن التزاماتها ومسؤولياتها في ميدان نزع السلاح.

في هذه السنة لا بد للمجتمع الدولي من أن يتخذ خطوات ملموسة لكفالة احترام نظام عدم الانتشار النووي. إن محاولة أية دولة التنصل من هذه المسؤولية لا يمكن قبولها ولا تبريرها. وخلال السنتين الماضيتين أحرز تقدم هام فيما يتعلق بحظر التجارب النووية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ويعتقد وفد أوروغواي أن المزيد من الشفافية والمزيد من الانفتاح في مجال التسلح يعتبران من العناصر الأساسية في بناء الثقة بين الدول.

وحالما تبدأ أعمال مؤتمر نزع السلاح في العام ١٩٩٩، يتعين عليه أن ينظر في مسألة توسيع عضويته. لقد حان الوقت لكي تقدم الدول إسهاماتها في قضية السلام، وأية حجة تساق ضد ذلك غير مقبولة. وإننا نناشد الأعضاء الحاليين في المؤتمر أن يعيدوا النظر في تحديث هذه الهيئة على أساس عاجل.

وأؤكد من جديد التزام بلدي بقضية نزع السلاح العام الكامل. ونرى أنه ينبغي تعزيز التقدم الذي تم إحرازه، أما التقدم الذي ما زال يتعين إحرازه فيجب أن يُحرز في أقرب وقت ممكن. وتؤمن أوروغواي إيماناً راسخاً بإحلال ثقافة السلام محل ثقافة الصراع، وستؤيد كل الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الغرض.

السيد انجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها اللجنة برئاسة سيدي، اسمحو لي أن أتوجه إليكم وإلى أعضاء المكتب الآخرين بالتهنئة على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة. ولا يدانيني شك، سيدي، في أنكم بما لديكم من مهارة وكفاءة دبلوماسية، ستتمكنون من توجيه أعمال هذه اللجنة بكل النشاط المطلوب. واسمحو لي أيضاً أن أشيد بسلفكم، أخي من بوتسوانا، السفير موثوسي نكغوي، على الطريقة التي أدار بها أعمال اللجنة في العام الماضي. وأنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى الأمين العام، كوفي عنان، على البيان الشامل الذي أدلى به يوم الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

إن نزع السلاح مجال من المجالات التي لا يمكن أن يتجاهلها المجتمع الدولي، إذ أنه يظل ركيزة هذه الهيئة العالمية، الأمم المتحدة. وما دامت أسلحة الدمار الشامل باقية بين طهرانينا، فإن الحديث عن الاستقرار في العالم يفقد كل مصداقية.

وحالة انعدام الاستقرار في العالم تفاقت بالتطورات الأخيرة في منطقة جنوب آسيا. وهذه التطورات أكدت مخاوفنا المتعلقة بانعدام الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وثمة حاجة ملحة

وفي ضوء هذا السيناريو، نشعر بالفخر من الإعلان السياسي لمنطقة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي كمنطقة سلام، الموقع في أوشوآيا، في جمهورية الأرجنتين، يوم ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨. وينشئ هذا الإعلان شبكة دعم لأنشطة عدم الانتشار في جميع المحافل الدولية ذات الصلة، ويعيد تأكيد الدعم الكامل لمعاهدة تلاتيلولكو، ويعلن المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وينبغي لنا أيضاً أن نسلط الضوء على القرار الذي يعلن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة، الذي قدمه أعضاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونأمل أن يلقي دعماً كبيراً من غالبية الدول الأعضاء في هذه المنظمة للمرة الثالثة.

وفي إطار هذه الجهود، تؤيد أوروغواي البيان الوزاري بكامله والمعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة" الذي وافق عليه في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وزراء خارجية أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا.

وفي ١٩٩٧، اعتمدت منظمة الدول الأمريكية الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى المتصلة بها بصورة غير مشروعة والاتجار غير المشروع بها، وهذه الاتفاقية أساسية بالنسبة للتعاون في هذا المجال ويمكن أن تشكل أساساً لإجراء مناقشة في إطار الأمم المتحدة. ووفدي على اقتناع بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور هام في هذا المجال - وأن الحالة الراهنة مؤاتية لاتخاذ إجراءات مشتركة. ولذا فإننا نؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يكرس لتدابير مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة.

ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في هذا المجال، ونحن نعرف أن المهام التي تواجه وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ليست سهلة. فخبرة السيد جايناثا صنابالا في هذه المجالات تبعث فينا الأمل، ونؤيد المبادرات التي سبق أن اتخذها في كل مجال يقع في نطاق مسؤوليته.

فيها بلدي ناميبيا، هي من ضحايا هذه الألغام، وهذا أمر لا يعيق فقط استغلال الأرض الزراعية المنتجة وإنما أيضا إيصال البضائع والخدمات إلى المناطق التي تتأثر بهذا التهديد. وناميبيا، تمشيا مع التزامها بالقانون الإنساني الدولي، وقعت على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وصدقت عليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وتشعر ناميبيا بالامتنان للعرض الذي قدمته حكومة موزامبيق باستضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف، في أيار/مايو ١٩٩٩، في مابوتو. ويحدوني أمل وقائد بأن يصبح أكبر عدد ممكن من الدول دولا موقعة على الاتفاقية قبل اجتماع مابوتو. وبما أن هذه المسألة ذات اهتمام إنساني دولي، يلتبس وفدي من جميع البلدان الالتزام بالتوقيع والتصديق على اتفاقية أوتاوا بوصفها وسيلة توفر على مواطنينا معانة لا حصر لها تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

مع ذلك، وفيما تكتسب حملة التصديق على الاتفاقية زخما، ينبغي ألا تغيب عن أبصارنا الحاجة الملحة إلى نزع الألغام في البلدان التي تتأثر تأثيرا خطيرا بالألغام الأرضية أو التي تبثلي بأعداد كبيرة منها. وللسبب نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم جميع المساعدات الإنسانية الضرورية إلى ضحايا هذه الأسلحة الفتاكة.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها مصدر قلق لحكومتني. واندلاع الصراعات الداخلية ييسر توفر هذه الأسلحة بكثرة، الأمر الذي يجعل من المتعذر، حتى بعد توقف الصراعات، مراقبة إمدادات هذه الأسلحة وتنظيمها. والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي للأسف تجارة رابحة في بعض أنحاء العالم. لذلك، وبغية كبح نقل هذه الأسلحة بصورة غير مشروعة، يتعين على المجموعات الإقليمية أن تبذل جهودا متضافرة لوضع آلية من شأنها أن توجد صكاً ملزماً قانوناً. ووفد بلادي يرحب بالجهود التي يبذلها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبتوصيته بعقد مؤتمر دولي لمعالجة هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكرسي الرسولي.

لمعالجة الطابع العالمي لهذا النظام، من أجل تفادي انتشار الأسلحة النووية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إزالة مناخ عدم اليقين. فنظام عدم الانتشار لا يمكن أن يكون فعالاً إلا إذا اقترن بالتزام جدي بالتفاوض في محافل متعددة الأطراف بشأن وضع آلية تؤدي إلى نزع السلاح العام الكامل. ومرة أخرى دلت التطورات في جنوب آسيا على أن أسلحة الدمار الشامل ما زالت تشكل تهديدا لبقاء البشرية.

لقد وقعت ناميبيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هنا في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ لأننا كنا نعتقد أن المعاهدة دلت على تصميم المجتمع الدولي على وقف انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بما أعلنه وزير خارجية الهند ووزير خارجية باكستان بشأن التحرك قدما نحو الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذه تطورات إيجابية ستؤدي في نهاية المطاف إلى التنفيذ المبكر للمعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها. ومن الأهمية بمكان أيضا تقديم الدعم الكامل، المالي وغير المالي، لتطوير وتشغيل نظام الرصد الدولي بغية تمكين نظام التحقق من أن يصبح نظاما فعالا. وستواصل ناميبيا احترام التزامها بالمنظمة.

وإنه لمن غير الإنصاف الحديث عن كبح انتشار الأسلحة النووية دون التصدي لإزالة هذه الأسلحة. ولئن كانت الحرب الباردة قد انتهت قبل عقد تقريبا، فإن التقدم نحو إزالة الأسلحة النووية يترك مجالاً لنشيدان تحقيق الكثير. فعلى المستوى الثنائي، تحقق تقدم ضئيل بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي فيما يتعلق بمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية)، وإننا ندعو إلى التصديق على معاهدة ستارت الثانية، لتيسير الشروع فورا في عملية ستارت الثالثة وإبرامها في وقت مبكر. ويأمل وفدي خالص الأمل بأن يكون بإمكان أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية، حالما يتم إنجاز المفاوضات بشأن ستارت الثالثة، العمل على إجراء المزيد من التخفيضات في ترساناتهما النووية.

والتهديد الذي تنطوي عليه الألغام الأرضية المضادة للأفراد ما زال يحمل الدمار ويسبب معاناة لا توصف للمدنيين الأبرياء. وإن بعض دول الجنوب الأفريقي، بما

بيع الأسلحة الصغيرة والبنادق. فيجب تنظيم إمدادات الأسلحة الصغيرة في مصادرها في الوقت الذي تبذل الجهود لتقليل الطلب عليها ووقف إمكانية الحصول عليها بصورة غير مشروعة. وثمة حاجة عاجلة في بعض المناطق لكفالة وجود رقابة على المخزونات بصورة أكثر فعالية. علاوة على ذلك، فإن بيع الفائض من إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الناجم عن انتفاء الحاجة إليها بسبب تحديث القوات العسكرية أو تخفيض عددها، يمكن أن يفضي، بطريقة تعاقبية، إلى استمرار تدفق الأسلحة المتطورة من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية.

وبما أن للمجتمع دورا هاما أيضا يضطلع به - حيث أن التكلفة البشرية المتمثلة في ضحايا الأسلحة الصغيرة هي مسألة تتعلق بالمجتمع - فإن خفض الإنفاق على الأسلحة وزيادة تكاليف الرعاية الصحية يمكنهما توجيه موارد أكثر نحو برامج التنمية المستدامة. ومن شأن الضغط الذي تتعرض له مرافق الرعاية الصحية العامة في المناطق المتأثرة أن يتراجع، وأن تتحسن صحة الجسد والعقل لدى الأفراد والأسر. والجهود التي بذلت مؤخرا للجمع بين المعنيين على الصعيد الدولي بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، والقانون الإنساني والسلام والأمن والصحة العامة ومراقبة الأسلحة والتنمية الدولية وحل الصراعات، لهي دلائل مشجعة على ظهور وعي عالمي جديد.

ويناشد الكرسي الرسولي خاصة اتخاذ تدابير متزايدة للتعريف بصورة دقيقة بالأفراد والمجموعات الذين يتاجرون بالأسلحة خارج حدود الرقابة القانونية، والذين يسهمون عن طريق الأنشطة التي يقومون بها، على نحو مجرد من المبادئ الأخلاقية في العنف وعدم الاستقرار. فالمطلوب قيام مزيد من التعاون الحاسم بين الشرطة والاستخبارات على صعيد دولي. ومن شأن إيجاد نظام يعول عليه لوضع علامات مميزة على الأسلحة الصغيرة أن يجعل عملية تتبعها أكثر فعالية. ويجب أن تكفل جميع الحكومات منتهى الشفافية ومنتهى الاحترام للقواعد الخاصة بها ولقواعد المجتمع الدولي المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة، لا سيما إلى مناطق الصراع.

وبالانتقال إلى ميدان الأسلحة النووية، نعتبر المبادرة الهامة التي اتخذتها ثمانية دول من مختلف مناطق العالم مشكّلة تحالفا لوضع خطة جديدة، تطورا طيبا. فلقد

السيد مارتينو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يطلب فيها وفد بلادي الكلمة، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على تبوؤكم الرئاسة وأن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم. وإنني لمتأكد من أن أعمال هذه اللجنة ستختتم بنجاح في ظل قيادتكم الماهرة.

شهد المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة بعض الاتجاهات الإيجابية، وإن كانت متواضعة، في نزع السلاح. فقد أبرمت معاهدة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وجميع الذين عملوا على جعلها حقيقة واقعة يستحقون التهاني. فثمة أعداد لا تحصى من المدنيين الأبرياء، لا سيما الأطفال، سينجون من تقطيع الأوصال والموت بصورة وحشية بفعل هذه الأدوات الشريرة. والكرسي الرسولي الذي صدق على المعاهدة بسرعة، يطلب إلى جميع الدول أن تحذو حذوه.

ويلاحظ الكرسي الرسولي ما تحقق في الآونة الأخيرة من زيادة في الزخم الجديد الذي تحظى به مسألة الأسلحة الصغيرة. فالأسلحة الصغيرة تسبب الموت المصاحب للعنف والإصابة بجراح جسدية ونفسية لمئات آلاف الناس كل عام. وأسلحة الموت هذه البسيطة والرخيصة نسبيا تجد طريقها إلى مناطق الصراع وعدم الاستقرار، وتجد طريقها، على نحو مروع إلى أيدي الأطفال الذين يقعون رهينة لثقافة العنف. وكثيرا ما تحدث الكوارث في سياق الصراعات الدينية والعرقية والسياسية والوطنية، وينجم عنها ملايين اللاجئين والمشردين في الداخل. وإن توافر السلاح بكثرة في المجتمعات يؤجج دورات العنف واليأس، وانهايار الدول في نهاية المطاف. وبالتالي، فإن إقدام الأمم المتحدة على إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعنيين بالأسلحة الصغيرة للعمل جنبا إلى جنب مع لجنة فيينا لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لهو خطوة إيجابية إلى الأمام.

في الاجتماع الذي عقد مؤخرا في أوصلو، اتفق مسؤولو الحكومات على أن المسؤولية الرئيسية عن تخفيض تدفق الأسلحة الصغيرة وتكديسها تقع على عاتق الحكومات. وثمة دراسة أجراها المجلس البابوي للعدالة والسلام أشارت إلى المفارقة الناجمة عن كون بعض الدول تتشدد في مراقبتها لنقل الأسلحة الثقيلة على الصعيد الدولي، ولكنها تتشدد قليلا، إن تشددت، في

ومعاهدة عدم الانتشار ليست وحدها التي تمر بأزمة. فالطريق المسدود الذي وصلت إليه عمليات المصادقة على كل من معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الثانية) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يدل على المقاومة المستمرة لنزع السلاح. والذي يحول دون إحراز المزيد من التقدم هو الإخفاق في تدعيم المكاسب التي تحققت بصعوبة. إن إجراء التجارب على الأسلحة النووية من خارج معاهدة عدم الانتشار يسبب تفاقم الخطر الذي يسببه ضعف نظام عدم الانتشار. ولا بد من إدانة التجارب النووية أيا كانت الدولة التي تجريها إلا أن انتقاد من يجرون التجارب لا يعالج المشكلة الأساسية على النحو الواجب.

إن المشكلة الأساسية هي تصميم الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاحتفاظ بأسلحتها النووية في القرن الحادي والعشرين، رغم التزامها بمعاهدة عدم الانتشار بالتفاوض بشأن نزع السلاح النووي. واستمرار وجود ٣٠ ٠٠٠ سلاح نووي بعد مرور قرابة العقد على نهاية الحرب الباردة يمثل خطرا جسيما على البشرية. ويزيد ذلك سوءا أن ٥ ٠٠٠ من تلك الأسلحة في حالة تأهب، مما يعني أنها يمكن أن تطلق خلال ٣٠ دقيقة. والتهديد الذي يمثله احتمال حدوث الكارثة النووية عن طريق الخطأ أو بفعل إرهابي مجازفة لا يمكن قبولها.

لا شيء يكشف بوضوح عن الاتجاهات السلبية في نزع السلاح مثل استمرار الإصرار على كون الأسلحة النووية ضرورية للأمن الوطني. والادعاء المبالغ فيه بأن الأسلحة النووية تمثل عونا للسلام لن يؤدي إلا إلى استفزاز دول أخرى لأن تفعل الشيء نفسه. وأود أن أشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية، التي تقول إن على الدول التزاما بإجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. علاوة على ذلك، من المثير للانزعاج بشدة إمكانية حدوث سباق تسلح نووي جديد. فبرامج التحديث التي ينفذها من يمتلكون بالفعل أسلحة نووية، إضافة إلى حيازة دول أخرى للأسلحة النووية، والبحث الجاري حاليا في دول أخرى كذلك، كل هذا يضع العالم في خطر أكبر من الخطر الذي كان قائما حتى خلال فترة الحرب الباردة. ويقدر ما تبقى هذه الحالة مستمرة، فإن عدد الدول التي تدعي كذبا بمشروعية الأسلحة النووية سيزداد.

طلبت إلى حكومات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول القادرة على حيازة أسلحة نووية أن تلتزم على نحو قاطع بإزالة الأسلحة النووية، وأن توافق على بدء العمل فوراً في اتخاذ الخطوات وإجراء المفاوضات العملية المطلوبة لتحقيقها. وفي هذا السياق، يشكل تطوير مبادرة القوى الوسطى، وهو ائتلاف يتشكل من منظمات غير حكومية دولية بارزة، تطورا طيبا أيضا. فهو يرمي إلى تشجيع حكومات الدول الحائزة للأسلحة النووية وللدول القادرة على حيازة أسلحة نووية على التحرك بسرعة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد أحرز بعض التقدم هذا العام في الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه في مؤتمر نزع السلاح من أجل إجراء مناقشات على مستوى اللجان بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن شأن هذا العمل أن يتعزز بفعل الإدراك العام بأن الخطوات الآيلة إلى عدم الانتشار يجب أن تترافق مع الخطوات الآيلة إلى نزع السلاح. وأن تنشيط إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح يدل على أولوية أعلى ستغطيها الأمم المتحدة نفسها لأنشطة نزع السلاح. ونتمنى أن يسفر العمل الطيب الذي يقوم به وكيل الأمين العام جايناثا ضنابالا عن نتائج ناجحة.

إن التطورات الإيجابية التي استعرضتها للتو ينبغي أن تكون مصدر تشجيع لنا في المستقبل. إلا أن من العلامات المميزة التي يتصف بها عصرنا أن عمل نزع السلاح يمضي ببطء، وإن كان منحى التغيرات المفاجئة للتطورات السلبية يزيد عملنا بطئا.

إن الاتجاهات السلبية هذه يجب أن تحدد حتى يتسنى لنا أن نتخذ الإجراءات اللازمة. ويأتي في المقام الأول توقف العملية التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وخلال دورتين، نُظمتا على امتداد سنتين، بذلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراض جهدا جهيدا لإيجاد صيغة مقبولة للمدالات بشأن نزع السلاح النووي. والمناقشات بشأن المصطلحات والهيئات الفرعية والجدول الزمني ليست سوى بديل عن المناقشة الحقيقية بشأن برنامج شامل للقضاء على الأسلحة النووية.

والفصل العنصري المقنن. وأزيلت تلك الشرور نتيجة لتزايد الوعي العالمي والتصميم السياسي. ومن ثم، لا بد

لقد أعلن الكرسي الرسولي سابقاً، ويعلن مرة أخرى، أن الأسلحة النووية لا تتماشى مع السلام الذي ننشده للقرن الحادث والعشرين. وهي لا يمكن تبريرها؛ وتستحق الإدانة. وصون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتطلب التزاماً لا مواربة فيه بالقضاء عليها.

ويرى وفدي أن العالم يجب أن يمضي أكثر وأكثر على طريق القضاء على الأسلحة النووية بحظر عالمي غير تمييزي، حيث يجب أن يصحب ذلك تفتيش مكثف تقوم به سلطة عالمية. ويجب أن تبدأ هذه العملية بأن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً قاطعاً بالقضاء على الأسلحة النووية وتسعى بدون تأخير وبحسن نية إلى إجراء مفاوضات وإبرامها لهذه الغاية.

وينبغي فوراً اتخاذ خطوات عملية للمضي بهذه العملية قُدماً، مثل إلغاء حالة الاستنفار وتخفيض درجة التأهب بالنسبة للأسلحة النووية. وينبغي أن تصدر كل دولة حائزة للأسلحة النووية تعهداً بالألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية بوصف ذلك خطوة مرحلية. علاوة على ذلك، سيكون من الخطوات البناءة عقد مؤتمر دولي معني بنزع السلاح النووي يمكن فيه لكل من الحكومات والمجتمع المدني توحيد قواها لتنمية الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ الخطوات الضرورية من أجل الإزالة.

والمهمة الجسيمة الماثلة أمامنا في القرن الحادي والعشرين هي نقل العالم من ثقافة العنف والحرب إلى ثقافة السلام. وقد سبق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن اتخذت زمام المبادرة بالترويج لثقافة السلام. ويشمل ذلك تشجيع القيم والمواقف وأنماط السلوك التي تنم عن الترابط والتشارك الاجتماعي، استناداً إلى مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والتضامن. وبدلاً من التدخل في الصراعات العنيفة بعد اندلاعها ثم الشروع في بناء السلم بعد انتهاء الصراع، سيكون من الأكثر إنسانية وفعالية أن يُمْنَع هذا العنف بالدرجة الأولى بمعالجة جذوره.

ويجب ألا يقال إن تعزيز ثقافة سلام واقتلاع جذور العنف وإزالة الأسلحة النووية أهداف يستحيل بلوغها. فقد تخلص العالم من شرور الرق المقنن والاستعمار المقنن

وفي حين أن التطورات الإيجابية هذه قد تم الاعتراف بها، يظل المجتمع الدولي قلقاً إزاء عدم إحراز تقدم ملموس بشأن مسألة جوهرية هي نزع السلاح النووي. والمشاورات بشأن هذه المسألة المحورية في مؤتمر نزع السلاح لم تصل بعد إلى نتيجة حاسمة ولم تتحدد معالمها بالنسبة لهدفها النهائي. وعلى الصعيد الثنائي، يبدو أن عملية معاهدات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية تشهد جموداً. ويبدو أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد وقعت أسيرة حجتها القائلة بأن مسألة نزع السلاح النووي، رغم أنها تمثل موضوعاً يهم الجميع، ينبغي أن تظل داخل نطاق سلطة الحائزين للأسلحة النووية.

وتوافق الآراء الهام الذي أنجزه المجتمع الدولي في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد لها لعام ١٩٩٥ لرسم الطريق نحو إزالة الأسلحة النووية يبدو أنه أضعاف طريقه وسط هذا الجدل اللانهائي على ما يبدو حول التمتع بصلاحيات التفاوض أو التداول.

ولئن كانت المداولات والمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي تظل مشلولة فعلاً، فإن المذاهب التي تؤيد استخدام الأسلحة النووية استمرت في التطور على نحو أكبر، بالرغم من حقيقة أن الحجة المنطقية لإنشاء الترسانات النووية لم تعد قائمة. وهذا اتجاه لا يمكن عكسه إلا بتنشيط عملية متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي تمهد الطريق أمام إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف - وهو هدف أيده المجتمع الدولي دون تحفظ في شتى المعاهدات الدولية وفي مختلف المؤتمرات الدولية.

لقد أسهمت سري لانكا بشكل ثابت في عملية بناء توافق الآراء في المناقشة الجارية حول الأمن الدولي، داخل الأمم المتحدة وخارجها، بدءاً بالدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في ١٩٧٨. ويحدونا خالص الأمل بأن تتمخض الدورة الحالية للجنة الأولى عن مجموعة من القرارات والإعلانات العملية ذات التركيز الجيد التي من شأنها تضادي التكرار وتشثيت التركيز. وينبغي أن تتضمن محصلة عملنا هذا العام تحديد إطار للعمل الدولي لبلوغ هدفنا المشترك في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

أيضاً أن يكون الزخم المتصاعد لإزالة المشروعية عن الأسلحة النووية والنضاء عليها مصحوباً الآن بعمل سياسي تقوم به جميع الدول. فهذا أقل دين ندين به للبشرية.

السيد باليهكارا (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تهانيه الحارة لكم، السيد الرئيس، على انتخابكم. ونحن على ثقة بأن هذه الدورة ستكون مثمرة تحت قيادتكم.

في مستهل دورة هذه السنة نرى الرغبة في وضع كشف برصيد الإنجازات والشواغل ذات الصلة بنزع السلاح والأمن الدولي تصبح أشد. وفي حين أنه سيكون أمراً تبسيطياً أن نقيّم جدول الأعمال المتعدد الأطراف والمعقد لنزع السلاح بتقسيم الرصيد إلى دائن ومدين، لا يصح التقليل من شأن الإنجازات، كما أن المشاكل لن تزول بالتمني. وكما لاحظتم، السيد الرئيس، في بيانكم الافتتاحي، ينبغي للمرء ألا يكون مفرطاً في التشاؤم.

بادئ ذي بدء، شهدنا تقارير إيجابية من مؤتمر نزع السلاح في هذه السنة أكثر مما كان ممكناً في السنة الماضية. وقد أنشئت لجان مخصصة للتفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ولمعالجة مسألة ضمانات الأمن السلبية المتعلقة منذ وقت طويل. كذلك جرت مشاورات بشأن مسائل النضاء الخارجي والشفافية في مجال التسليح والألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي مجالات المعاهدات، فإن اتفاقية الأسلحة الكيميائية يتم إضفاء الطابع التنفيذي عليها بعمل تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، في الوقت الذي أنجز فيه عمل هام أيضاً في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كذلك تلقينا الأنباء الإيجابية بأن العمل بشأن وضع بروتوكول للامتناع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسُمّية قد أحرز بعض التقدم. إلا أن وفدي يتمنى أن تجرى مشاورات أوسع قاعدة من أجل التعجيل بهذه المفاوضات.

وترحب سري لانكا بانضمام البرازيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن معاهدة عدم الانتشار، بعد أن بلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٨٧ دولة، أصبحت أوسع نظام تعاهدي ملتزم بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وغير ذلك من أشكال الحوار. ويحدونا الأمل أن تتبع القرارات المتعلقة بموضوع التجارب النووية هذا النهج الإيجابي الذي يتسم بطابع عملي أكبر، بدلا من نهج يتسم بالحدة.

إن فترة ما بعد الحرب الباردة تمخضت عن تطورات في ميدان الأمن الدولي تدل بوضوح على أن جدول الأعمال القديم ليس جاهزا بصورة كاملة للتصدي للتحديات الناشئة حديثا. وتحتاج الأولويات أيضا إلى تكييف يتماشى والوقائع الراهنة. ومن التحديات الأمنية الرئيسية في فترة ما بعد الحرب الباردة ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، التي يبدو أنها توجع نار العديد من الصراعات في أنحاء العالم. صحيح أن الأسلحة في حد ذاتها لا تستطيع أن تشن حربا، فالبشر هم الذين يشتمون الحرب. لكن الأسلحة غير المشروعة والإرهاب وجمع الأموال بصورة غير مشروعة في الخارج أصبحت حلقات تدعم إحداها الأخرى وتديم الصراعات، وبخاصة في العالم النامي. وهذا لم يؤد فقط إلى بروز تحديات أمنية كبرى داخل الدول وفيما بينها، بل أدى أيضا إلى فداحة الخسائر في عدد كبير من الصراعات الجارية حتى في يومنا هذا.

ووصف الأمين العام للأمم المتحدة في خطابه الذي ألقاه عام ١٩٩٥ في المؤتمر العالمي للتنمية هذا التحدي الذي لا سابق له بأنه تهديد تخريبي يتخطى الحدود القومية ويواجه العديد من البلدان النامية وبلدان عدم الانحياز في مسعاها للتصدي لعدد كبير من التطورات التي برزت في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث لا حول ولا قوة لها إزاءها. وإنه لمن خلال التعاون الدولي والاضطلاع بعملية مستنيرة متعددة الأطراف للتداول والمناقشة يمكن للمجتمع الدولي أن يتصدى للتحديات المعاصرة في عالم تعصف به قوى العولمة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والدول الحائزة للأسلحة النووية أن تهتم أيضا على نحو مماثل في إنجاح هذه العملية المتعددة الأطراف، إذ أن انعدام الأمن أو تأزم الحالة في أي مكان يمكن أن يشكل تهديدا للاستقرار والرفاه في كل مكان.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): يسرنا أن يترأس هذه الدورة خبير بارز من مؤتمر نزع السلاح في جنيف، فالرجاء أن تتقبلوا، سيدي الرئيس، تهاننا

لقد رأينا عدة مقترحات تتسم بحسن النية والإعداد الدقيق، انبثقت عن الدورة الحالية وهي تتناول العديد من الجوانب المعقدة لعملية نزع السلاح النووي. وإننا نؤيد الضحوى العامة لهذه المبادرات. ونأمل أن يتسنى لنا مواءمة ذلك من خلال عملية تشاور شفافة حتى تتمكن اللجنة الأولى من وضع مجموعة من التوصيات القوية والمحددة تحديدا جيدا الموجهة إلى سلسلة من الهيئات والأحداث التي ستتصدي لمسألة نزع السلاح النووي ذات الأهمية البالغة في الفترة التي تسبق الألفية القادمة. فمؤتمر نزع السلاح في جنيف، ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها في سنة ٢٠٠٠ والدورة الاستثنائية المقترحة لنزع السلاح يجب أن تعمل باتساق وبإيقاع متزامن للمواءمة بين الطاقات الإيجابية المتجمعة لهذه المقترحات وللزخم السياسي الذي ستولده واستخدامه على النحو الأمثل للدفع قدما بعملية ذات قاعدة عريضة لنزع السلاح.

وأعلنت حكومتي عن وجهات نظرها بشأن التجارب النووية في منطقة جنوب آسيا. ويتماشى هذا مع سياستنا منذ أمد طويل المتمثلة في التعبير عن مناهضتنا لاستمرار التجارب النووية من جانب أي بلد وفي أي جزء من أجزاء العالم. ومن دواعي سرورنا الاستماع إلى البيانات الصادرة عن الهند وباكستان على أعلى المستويات والمتعلقة بموقفهما الإيجابي تجاه الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقرارهما الانضمام إلى مفاوضات مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وهذا يأتي بي إلى ضرورة تجنب اللهجة العدائية الحادة في مناقشة المواضيع، مهما بلغت من التعقيد والخلاف، لدى تناول مسائل الأمن الدولي التي تمس بالمصالح الأمنية الحيوية للبلدان. وإن الأخذ بممارسة تتسم بطابع عملي أكبر تتيح إشراك البلدان في تعزيز خفض التصعيد، ووقف التجارب، وبناء الثقة ونزع السلاح بدلا من زيادة الحدة المستندة إلى الانتقائية قد يكون السبيل الذي يجب أن ننادي به في معالجة هذه الحالة بعد إجراء التجارب. ونعتقد أن من واجب اللجنة الأولى تشجيع عملية خفض التصعيد هذه، وبناء الثقة والمشاركة من خلال الحوار المتعدد الأطراف والثناوي

وأرسلنا خبيراً للمشاركة في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة. وثمة قوانين صارمة في سنغافورة ضد امتلاك ونقل الأسلحة والذخائر بصورة غير مشروعة.

وبالإضافة إلى تعزيز نزع السلاح، فإننا نعمل على توطيد السلام. فعلى الصعيد الإقليمي، أسفرت سنوات من التعاون وبناء الثقة عن إقامة علاقة طيبة فيما بين بلدان جنوب شرقي آسيا. ومنذ إنشاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٦٧، لم يحصل صراع مسلح بين عضوين في الرابطة. وبلدان الرابطة وقعت أيضاً على معاهدة تقضي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وهي معاهدة دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٧. وأطلقت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أيضاً المحفل الإقليمي التابع للرابطة لتعزيز السلام والاستقرار على نطاق أوسع في منطقة شرق آسيا. وسنواصل بالتأكيد بذل هذه الجهود.

ولكن فيما نسارع نحن في اللجنة إلى تعزيز نزع السلاح، ينبغي لنا أن نوازنه مع احترام حقائق التاريخ. فعلى الرغم من أن الذئاب الحقيقية قد تواجه الانقراض في بيئتها الطبيعية، فإن الذئاب المجازية تواصل مهاجمة المجتمعات البشرية في جميع أنحاء العالم، وتستمر في افتراس الضعفاء والذين لا حول لهم ولا قوة. ومن المحتمل ألا تزول الصراعات المسلحة قريباً. وحسبما قال الأمين العام كوفي عنان مؤخراً، فإن عبارات أشعيا

"فيضربون سيوفهم سككا وأسنتهم مناجل فلا ترفع أمة على أمة سيفاً ولا يتعلمون الحرب من بعد". (الكتاب المقدس، أشعيا ٤:٢)

لن تكون أبداً أكثر من عبارات مثالية بالنسبة للبشر.

الفكرة الأولى إذا التي أود أن أبينها لهذه اللجنة هي أنه فيما نعمل على تعزيز نزع السلاح هنا، يجب أن نكفل عدم تجريد الضعفاء والذين لا حول لهم، ولا سيما الدول الصغيرة، من سلاحها قبل الأوان. واسمحوا لنا أولاً أن نبني بيوتنا من حجارة.

الصادقة. وفي الوقت نفسه، وممارسة لتقليد آسيوي مكرس، أمل أن تسمحوا لي بأن أبدأ كلامي بتقديم اعتذار: وأعتذر لو بدت ملاحظاتي هذا الصباح وكأنها أفكار صادرة عن شخص عادي غير مطلع.

عندما نشعر نحن الأشخاص العاديين ببعض الضياع في ميدان جديد، نتطلع بعض الأحيان إلى الحكمة القديمة التي يجلبها الزمن وتتضمنها الخرافات القديمة وحكايات الجن. فصمودها على مر الزمن يوحي بأنها تتضمن شيئاً من الحقيقة. ولنأخذ على سبيل المثال قصة الخنازير الثلاثة الصغيرة. الخنزير الأول بنى بيتاً من قش فجاء الذئب ونفخ عليه فهدمه. والخنزير الثاني بنى بيتاً من خشب. فجاء الذئب ونفخ عليه فهدمه. والخنزير الثالث بنى بيتاً من حجارة. فجاء الذئب ومهما حاول أن ينفخ عليه فإنه لم يستطع أن يهدم البيت المبني من حجارة.

إن المغزى من هذه القصة واضح. السلامة قائمة في البيوت المبنية من حجارة وفي الدفاعات المتينة. ولكن المغزى هذا يتعارض بطريقة أو بأخرى مع الكثير من الافتراضات التي نفترضها في معظم أعمال اللجنة. فنحن في هذه اللجنة قلما ننصح البلدان ببناء بيوت من حجارة وبإقامة دفاعات متينة. بدلاً من ذلك، نطلب منها عموماً أن تنزع حجارها حجراً بعد حجر.

وبغية تفادي أي سوء فهم، اسمحوا لي أن أؤكد في البداية أن هذه الملاحظة ينبغي ألا تعني أن سنغافورة لا تؤيد جهود نزع السلاح. فنحن نؤيدها بالتأكيد. سنغافورة دولة صغيرة جداً. وفي مملكة الحيوان، الروبيان لا تهاجم الحيتان. كما أن الدول الصغيرة لا تشكل تهديداً أمنياً لبقية العالم. إن جل ما نصبو إليه هو العيش في بيئة سلمية مستقرة نستطيع فيها أن نواصل التنمية الوطنية والنمو الاقتصادي. لهذا السبب نؤيد الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح.

ولقد وقعنا على عدد من الاتفاقات الهامة لنزع السلاح. من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونؤيد تأييداً قوياً نزع السلاح النووي. ويسرني أيضاً أن أبلغ اللجنة اليوم بأن سنغافورة ستوقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أوائل عام ١٩٩٩. وإننا نشترك على نحو منتظم في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية،

وحيث يوجد مؤرخون عديدون في القاعة اليوم، فإنني متأكد من أننا جميعا سنتفق على أن الأسباب الحقيقية لتمتع معظم الدول المتقدمة النمو بسلام لا مثيل له هي أسباب متعددة متشعبة. فبعض القارات أثقلتها حربان عالميتان. وثمة قارات أخرى تنعم بالسلام منذ سنوات عديدة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب ما يسمى بتوازن الرعب. وفي مفارقة تاريخية غريبة أخرى، فإن أكبر الأسلحة التي أنتجها البشر وأخطرها - وهي في الواقع الأسلحة الوحيدة التي بإمكانها أن تدمر البشرية بأسرها - تحول دون حدوث صراع مباشر بين أقوى دولتين عسكريتين في تاريخ الإنسان. بل إن نجاح التنمية الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة النمو، عن طريق إيجاد طبقات متوسطة واسعة النطاق لها مصلحة قوية في إحلال السلام، هو تفسير هام آخر للسلام في العالم المتقدم النمو. واليوم، وفيما نتكلم، ربما تكون قوة العولمة الهائلة والعاتية - والتي يشعر العديدون منا بتهديدها - أقوى قوة لإحلال سلام عالمي، لأن قوة العولمة هذه بإمكانها أن تقلص عالمنا حتى يصبح قرية عالمية صغيرة تترعرع فيها مصلحتنا في العمل معا بصورة سلمية.

والواضح إذا أن الطريق إلى السلام طريق متشعب، وينبغي لنا اليوم أن نشجع هذه التشعبات وأن ندرسها بالذات. إننا نعيش في عالم متنوع حيث يعيش البعض في بيوت من حجارة، بينما يعيش معظم الناس في بيوت من قش أو في أكواخ خشبية. لكن المواطنين الذين يعيشون في بيوت من حجارة هم الذين يقدمون النصح إلى المواطنين الذين يعيشون في بيوت من قش وخشب بأن ينزعوا أسلحتهم، مما يشكل نقيضا للحكمة الواردة في الخرافات القديمة.

وقد أظهرت لنا التطورات التي حدثت مؤخرا أن العالم لا يزال بعيدا عن أن يكون خاليا من الأسلحة النووية. فالدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تعارض القضاء على الأسلحة النووية داخل إطار محدد زمنيا. إن أنشطة نزع السلاح، بعد أن أدركت أن القوى الرئيسية لن تتخلى عن الخيار النووي، وجهت اهتمامها الآن إلى فئات أخرى من الأسلحة التقليدية، أي "القسى والسهام" التي تشكل وسائل الدفاع الأولية لمعظم البلدان. ويمكن لهذه الجهود أن تقوض، طبقة بعد أخرى، القدرة الأساسية

والفكرة الثانية هي فكرة تتصف بالمفارقة بعض الشيء. فأفضل ما يعبر عنها هو القول المأثور لماكس ويبر وهو أنه:

"ليس صحيحا أن الخير لا ينبع إلا من الخير وأن الشر لا ينبع إلا من الشر، فالعكس صحيح في أحوال كثيرة. وأي شخص لا يرى هذا هو في الواقع طفل سياسي".

لقد صدر عن ماكس ويبر هذا القول قبل وقت بعيد من إنشاء هذه اللجنة. ولكنه لو كان حيا اليوم ويراقب إجراءات هذه اللجنة، فلربما ذكرنا مرة أخرى بأن نحترم قوله. وباستطاعته، على سبيل المثال، أن يطعن في فرضية رئيسية لمعظم أعمالنا هنا: ألا وهي أن الطريق إلى السلام معبد بنزع السلاح. لكان باستطاعته، بوصفه عالما باللاتينية، أن يذكرنا بالقول المأثور لميجيتوس، وهو استراتيجي عسكري من القرن الرابع بعد الميلاد، فقد قال "إن من يرغب في إحلال السلام ينبغي له أن يعد العدة للحرب".

ولكان هذا القول خطأ سياسيا طبعاً لو قاله في هذه اللجنة. ولكن ماكس ويبر، بوصفه فيلسوفا درس المجتمع البشري عن طريق الأقوال والأعمال على حد سواء، لكان باستطاعته أن يدافع عن نفسه عن طريق الإشارة ليس إلى الأقوال التي تصدر عن أكثر البلدان المتقدمة نمواً وتطوراً في عالمنا اليوم بل عن أفعالها. فمن إجمالي النفقات العسكرية العالمية البالغ ٧٩٦ بليون دولار، تنفق أمريكا الشمالية وحدها نسبة ٣٤ في المائة، في حين أن الأعضاء الأوروبيين الـ ١٤ في منظمة حلف شمال الأطلسي ينفقون نسبة ٢٣ في المائة. وعلى سبيل المقارنة فإن الأعضاء الـ ١٣٢ في مجموعة الـ ٧٧ لا ينفقون سوى نسبة ١٦ في المائة من النفقات العسكرية على الصعيد العالمي. ومن باب الغرابة والاستهجان، أن معظم البلدان المتقدمة النمو تنعم بالسلام وتمتتع بقدر لا مثيل له من السلام والأمن، في حين أن معظم الصراعات تدور رحاها اليوم في العالم النامي. وأي عالم اجتماع موضوعي قد يستنتج أن هناك ارتباطاً عملياً ليس بين السلام ونزع السلاح، بل بين السلام والسلاح.

والشيء الغريب هو أنه للمرة الثانية يقوم المواطنون الذين يسكنون في بيوت من الحجارة بإحداث ثقب في شبكة أمان الأمم المتحدة، إما بالإضرار بمكانة المنظمة أو بالامتناع عن سداد ما عليهم من مستحقات للأمم المتحدة. إنه بالتأكيد لأمر يسبب الصدمة أن تكون أثرى دولة في العالم غير قادرة على سداد مستحقاتها للأمم المتحدة. والنتائج واضحة. لقد ضعفت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة؛ وضعفت أيضا شبكة الأمان التي تحمي الدول الصغيرة الضعيفة. وأنا لا أعلم يقينا إذا كانت هناك أية ذئاب في الخارج ترقب حدوث هذه العملية. وإذا كانت هناك ذئاب، فلا بد أن تكون الحيرة قد أصابتها وهي ترى أن الدول الصغيرة يطلب إليها أن تنزع سلاحها في نفس الوقت الذي نجد أن شبكة الأمان الهشة التي تحميها تتعرض للتمزيق.

في الختام، ما من شك في أننا جميعا في هذه القاعة نشترك في السعي إلى الهدف المشترك المتمثل في تعزيز السلام أو "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". حسبما ورد في العبارات الافتتاحية لميثاق الأمم المتحدة. فلنعمل معا على إيجاد أفضل السبل لبلوغ ذلك الهدف، ولكننا يجب ألا نفترض أنه ليست هناك سوى سبل بسيطة مباشرة تؤدي إليه. فالسعي لتحقيق السلام، كما تعلمنا من كل من دروس التاريخ أو من حكمة الأساطير، أمر عصي المنال ومعقد. ويجب ألا نتجاهل هذه التعقيدات في مداولات اللجنة ولنكفل دائما، في سياق عملنا هنا، أن نقوم بتعزيز أمن الدول الصغيرة لا أن نضعفه.

السيد الحشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى أعضاء المكتب الآخرين بالتهاني على انتخابكم الباهر لقيادة أعمال اللجنة. إننا ندرك أنكم دبلوماسي محنك ستضمن خبرته الطويلة نجاح أعمالنا.

كذلك نتوجه بالشكر إلى سلفكم، السفير نكفوي ممثل بوتسوانا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال اللجنة الأولى في الدورة الماضية. وأود أيضا أن أشكر السيد ضنابالا على جهوده الجديرة بالثناء في رئاسة إدارة شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة.

للدول على الدفاع عن أنفسها أو على الحفاظ على النظام والقانون داخليا.

وأود أن أوضح وجهة نظري بمثال آخر. إننا جميعا نتفق على أن إزالة الأحرار لها آثار ضارة على البيئة. وهي تزيل عن التربة السطحية الغطاء الذي تشتد الحاجة إليه، فتترك الأرض عرضة لقوى التعرية. ونزع السلاح، عند السعي لتحقيقه إلى الحد الأقصى، يمكن أن يخلف الأثر نفسه المتمثل في حرمان الدول من غطائها الذي يحميها، ليعرّضها لضعف أمام أقل القوى التدميرية شأنًا. عند أية مرحلة يصبح نزع السلاح إزالة للغطاء الأمني الوطني؟

ونحن لا شك لدينا إطلاقا في أن المنظمات غير الحكومية التي تشير بنزع السلاح هذا تعمل بحسن نية. وهي تقصد فعل الخير وليس الأذى. وهي تأمل أن تنقذ الأرواح، لا أن تدمرها. وفي العديد من الحالات، أدت نواياها الحسنة إلى تحقيق نتائج طيبة. ولكن كما ذكرنا ماكس ويبر قبل زمن طويل، الأمر ليس دائما على هذا النحو.

إننا نعيش في عالم معقد. فبعضنا يعيش في أحياء آمنة؛ والكثيرون لا يعيشون في أحياء مماثلة. بعضنا محاط بجيران مسالمين بالقدر نفسه. ومن حظ سنغافورة السعيد أنها عضو في مجتمع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المسالم. إلا أن هناك آخرين يعيشون قرب الذئاب. ولهذا السبب فإن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا، باستثناء قلة قليلة، تحتفظ بقوات مسلحة. والحق المشروع في الدفاع عن النفس تنص عليه المادة الحادية والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة.

في الوقت نفسه، ليس هناك إلا عدد قليل جدا من شبكات الأمان في العالم المعاصر لحماية من يعيشون في أكواخ من الخشب وبيوت من القش. وتتمثل إحدى شبكات الأمان هذه بالطبع في ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن هيئات الأمم المتحدة التي تطبق أحكام الميثاق. وكلما علت مكانة الأمم المتحدة وفعاليتها في المجتمع الدولي، أحست الدول الصغيرة بالحماية. ونتيجة لذلك، عندما يضعف ميثاق الأمم المتحدة أو الأمم المتحدة كمنظمة، يتناقص بالطبع أمن الدول الصغيرة.

إلا أن ذلك التقدم يجب ألا يجعلنا ننسى أنه لا يزال يتعين علينا القيام بالكثير بغية بلوغ الهدف الأسمى المتمثل في نزع السلاح العام والكامل. ومن بين المهام الأكثر أهمية في جدول أعمال المجتمع الدولي مسألة نزع السلاح النووي. وقد دعت الجمعية العامة إلى ذلك في القرارات العديدة التي تتخذها سنويا بشأن هذه المسألة، وأيضاً، على نحو أكثر أهمية، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. إن الغالبية العظمى من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، خاصة بلدان عدم الانحياز، تقدمت بمناشادات عاجلة متعددة من أجل نزع السلاح النووي، حيث صدرت آخر تلك المناشادات من ديربان، جنوب أفريقيا، باسم رؤساء دول وحكومات تلك البلدان. وفي عام ١٩٩٦، أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها الشهيرة التي خلصت إلى أن هناك التزاماً قائماً على الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تسعى بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية. ومحافل أخرى، مثل لجنة كانبرا، ركزت على الضرورة الملحة لنزع السلاح النووي.

ومن ثم فإن هناك توافقاً واسعاً في الآراء بدأ يتحقق فيما يتعلق بضرورة القضاء الكامل والنهائي على الأسلحة النووية. وقد جعل انتهاء الحرب الباردة هذا الهدف أقرب منالاً على المجتمع الدولي، في حين أن الدافع الذي نشأ عن البيئة العالمية الجديدة في التسعينات يتيح لنا فرصة قيمة للتقدم بحزم صوب نزع السلاح النووي الحقيقي. ونحث الدول النووية على أن تستجيب لجميع هذه المناشادات بتعزيز التقدم في مجال نزع السلاح النووي، تمسحياً مع الالتزامات التي أعلنتها في سياق المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمقرر المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، الذي اتخذ عقب مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

وفي هذا السياق، نشدد على أهمية أن تقوم الدول النووية بمواصلة الجهود الدؤوبة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وأن تكون تلك الجهود تكاملية لا متناقضة. ونشجع على إبرام اتفاقات ثنائية في مجال نزع السلاح النووي، مثل معاهدتي تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (معاهدتي ستارت) بين الولايات المتحدة وروسيا. وينبغي أن تتم المصادقة على معاهدة زيادة

من الأمور المعهودة لنا، عندما نجتمع كل سنة، أن نسعى جاهدين إلى توطيد النجاح والإنجازات التي تحققت في ميدان نزع السلاح، وأن نجد ونمهد السبيل إلى إنجازات محددة جديدة في هذا المجال الذي يؤثر ليس فقط في أمن الدول واستقرارها، بل وفي البشر ووجودهم بالذات، بما في ذلك تمتعهم بحياة راضية مرضية.

إن تونس، شأنها شأن بلدان عديدة أخرى، تعمل لبلوغ هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وقد أخذ المجتمع الدولي على عاتقه بلوغ هذا الهدف قبل عدة عقود وأدى انتهاء الحرب الباردة إلى ظهور بيئة جغرافية - سياسية عالمية جديدة مؤاتية لتحقيقه. والخطوات الهامة التي اتخذت في مجال نزع السلاح خلال هذا العقد تؤكد ذلك الاتجاه. ونشير تحديداً إلى إبرام معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الأولى) ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الثانية) بين الولايات المتحدة وروسيا، وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، إبرام وبدء سريان مفعول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

من المؤكد أن السنة التي انقضت منذ آخر دورة لهذه اللجنة شهدت تطورات إيجابية. وفي ميدان أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية، نلاحظ مع الارتياح مقرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للاستعمال العسكري. ونأمل أن تؤدي تلك المفاوضات سريعا إلى إبرام معاهدة تعمل بوصفها نظاماً لعدم الانتشار النووي. وبوصفها أداة حقيقية لتعزيز نزع السلاح النووي. ونلاحظ باهتمام مقرر مؤتمر نزع السلاح القاضي بإعادة إنشاء لجنته المخصصة لصياغة معاهدة متعلقة بوضع ضمانات أمن فورية وغير مشروطة وملزمة قانوناً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وينشأ ذلك في ارتباط مع الإبرام الذي تم في كانون الأول/ديسمبر الماضي لاتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

تمتلك القدرات النووية والتي لا تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة الدولية.

وبالنسبة للأسلحة التقليدية، ترحب تونس بإبرام اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في أوتواوا في العام الماضي. إن هذه الاتفاقية صك هام من صكوك نزع السلاح، ومن شأنها إزالة فئة كاملة من الأسلحة السيئة الصيت بما تحدثه من دمار في صفوف المدنيين. وكان بلدي من بين أوائل البلدان التي وقعت على الاتفاقية في أوتواوا، وهو يتابع بنشاط إجراءات التصديق عليها. ونأمل بأن نودع صك تصديقنا عما قريب، ونرحب باحتمال دخول الاتفاقية حيز النفاذ في آذار/مارس القادم.

ويشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتداولها تهديدا للأمن الوطني والإقليمي ويسهم في زعزعة استقرار الدول. والجهود التي تبذلها الدول لمكافحة هذه الظاهرة يجب أن تسير يدا بيد مع تدابير المجتمع الدولي الحازمة بصورة عامة. ويؤيد بلدي الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والدولية مثل منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة. ونرى أن التدابير الدولية ينبغي أن توضع تحت إشراف الأمم المتحدة.

ولدى تونس اهتمام خاص بمسألة توسيع العضوية في مؤتمر نزع السلاح. فتونس بلد محب للسلام وطرف في جميع معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف التي تلتزم التزاما عميقا بقضية نزع السلاح وبتعزيز أسس السلم والأمن الدوليين. وكانت تتطلع طوال سنوات للانضمام إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح، المحفل الوحيد لمناقشة معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونرى أن جميع البلدان التي لديها رغبة مشروعة في الانضمام إلى هذه الهيئة كأعضاء كاملي العضوية، مثل تونس، ينبغي أن تتاح لها الفرصة. وهذا من شأنه أن يعزز الطابع التمثيلي والعالمي للمؤتمر، وندعو هذه الهيئة إلى مواصلة مشاوراتها بهدف اعتماد قرار يتعلق بانضمام خمسة أعضاء جدد في اجتماعه الأول في ١٩٩٩.

إن تعزيز أسس السلم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط هو في رأس الأولويات التي تركز لها تونس جهدا دؤوبا ومتواصلًا. وتؤمن تونس بالقيم العالمية للديمقراطية والتسامح والانفتاح، وهذه القيم تحدد

تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الثانية) وأن تدخل إلى حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن بغية فتح الطريق أمام إبرام معاهدة ستارت الثالثة وتمكين كل من الدولتين النوويتين الرئيسيتين من إجراء المزيد من التخفيضات في الترسانات النووية الاستراتيجية. إننا ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. ومن الضروري بصورة عاجلة أن يحرز تقدم كبير في مجال نزع السلاح النووي على نطاق العالم، كما دلت الأحداث مرة أخرى في منطقة جنوب آسيا.

إن نزع السلاح النووي على الصعيد الإقليمي عنصر أساسي في تعضيد عدم الانتشار النووي وجهود نزع السلاح على الصعيد الدولي وهو يسهم أيضا إسهاما كبيرا في تعزيز أسس السلم والأمن الإقليميين. وفي هذا الصدد، أيد بلدي باستمرار الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وعملت تونس من أجل إنشاء مناطق منزوعة السلاح النووي؛ وكانت من بين أوائل البلدان الموقعة على معاهدة المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية وسُرت بإبرام معاهدة بانكوك التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. ونرحب بحقيقة أن هاتين المنطقتين هما على غرار المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ.

وفي منطقة الشرق الأوسط تظل إسرائيل تعرقل تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، بالرغم من النداءات العديدة التي لم توجهها فقط الدول الأخرى بل الجمعية العامة أيضا، التي اعتمدت بتوافق الآراء عددا من القرارات بشأن هذه المسألة، وبالرغم من القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥. واليوم، وبالرغم من انضمام سائر دول المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تبقى إسرائيل خارج المعاهدة وترفض الانضمام إليها. ويستمر رفض إسرائيل في إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يشكل تهديدا مستمرا وخطرا لأمن بلدان وشعوب المنطقة، ويديم الاختلال الواضح لصالحها بكونها الدولة الوحيدة التي

رأينا كيف أن سباق التسلح، حتى بالأسلحة الصغيرة، يدمر منطقة الصراع اقتصاديا من خلال تحويل المهارات والموارد بعيدا عن التنمية. ولذا، فإن مبدأ الصلة بين نزع السلاح والتنمية ينطبق على حالات الصراع، بل إنه أكثر أهمية بالنسبة لسباق التسلح النووي. ولذا فإن جهودنا المشتركة لإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية ينبغي تعزيزها والتعجيل بها. والنجاح في هذا المجال من شأنه أن يفرج عن المزيد من الموارد البشرية لاستخدامها في مهمات التقدم والتنمية، مما يكفل بالتالي السلم والأمن في العالم.

وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن للحفاظ على النظام القائم لعدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه على نحو أكبر من خلال ضمان الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب موعد ممكن.

ولا يسع بلدي سوى أن يتشاطر القلق الذي أعرب عنه العديد من الممثلين في اللجنة الأولى بأن السعي لحيازة أسلحة الدمار الشامل ما زال يتهدد الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي الوقت نفسه، نرحب بالمقترحات العملية التي قدمها العديد من البلدان؛ وينبغي لهذه المقترحات أن تدفع بعملية نزع السلاح قدما. وإننا نؤيد وجهة النظر التي ترى أنه لا يمكن تعزيز نظام عدم الانتشار النووي إلا إذا ارتبط بتعزيز نزع السلاح النووي. وهذان النظامان، عدم الانتشار ونزع السلاح، ينبغي تنفيذهما بصورة متوازنة.

ونعتقد أن نهج التقدم خطوة خطوة في اتخاذ تدابير ملموسة وواقعية هو أكثر النهج توازنا من أجل إحراز نتائج إيجابية في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، نعتبر أن عملية نزع السلاح، بغية أن تكون فعالة، فإنها ينبغي أن تتضمن بطريقة شاملة جميع أنواع الأسلحة.

وترحب جمهورية مولدوفا بالعمل الذي يجري في فيينا لتهيئة نظام التحقق لمرحلة التشغيل الكامل حالما تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. والتطورات التي حصلت مؤخرا في جنوب آسيا فيما يتعلق بالتجارب على الأسلحة النووية تشير إلى أن هذه الجهود ذات أهمية رئيسية. ونحن أيضا نتشاطر الرأي

نظامنا السياسي والاجتماعي الذي ينظم مجتمعا المتوازن والموحد، وتستمد منها سياستنا الخارجية. وإننا نتشبه بالاضطلاع بدور نشط في منطقة البحر المتوسط، ونعمل بتصميم من أجل تعزيز أساس شراكة ذات قاعدة واسعة ومتعددة الأبعاد بين شاطئَي حوض البحر المتوسط. ولئن كنا نؤيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشاطئ الجنوبي، فإن الشراكة وحدها هي التي تفسح المجال أمام التصدي للتحديات المشتركة التي يواجهها، مثل الإرهاب وجميع أشكال التطرف، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والهجرة غير المشروعة والعديد من التحديات الأخرى. وهذه الشراكة يجب أن تعمل على بنائها جميع دول حوض البحر المتوسط بهدف تحقيق تعاون وأمن دائمين من شأنهما أن يحولا مهد الحضارات هذا إلى بحيرة حقيقية للسلم والازدهار. وهذا النهج الشامل بما ينطوي عليه من عناصر متشابكة ومتداخلة هو الذي يدفع بلدي إلى المشاركة في العملية الأوروبية - المتوسطية، وهو الذي سيظل هاديا لأعمالنا في المستقبل.

وإنني أتعهد، سيدي، بأن يكون وفد بلدي على استعداد تام للتعاون معكم في كفالة نجاح أعمال اللجنة الأولى. وكما فعلت تونس في محافل أخرى، فإنها ستواظب على التزامها بقضية نزع السلاح وبناء عالم أكثر أمنا.

السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي، سيدي، أن أنضم إلى جوقة المهنيين الذين سبق أن وجهوا إليكم التهاني على انتخابكم لمنصب رئيس اللجنة الأولى لهذا العام. وإنني لعل ثقة بأن ما تتحلون به من قيادة وحكمة سيوجه أعمال اللجنة إلى خاتمة ناجحة. وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم على أن وفدي لن يدخر جهدا في تقديم الدعم لكم وفي الإسهام في أعمال اللجنة.

إن الأمين العام، في البيان الذي أدلى به لدى افتتاح المناقشة العامة في اللجنة الأولى، تكلم عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية. وإننا نرحب بهذا النهج إزاء مسائل نزع السلاح. وجمهورية مولدوفا، التي عرفت تجربة الصراع ولا تزال تواجه مشاكل فترة ما بعد الصراع، اختبرت بصدق كامل وأقع أن نزع السلاح عنصر أساسي لمنع الصراع وللتعمير في فترة ما بعد الصراع بصورة فعالة، وإن الصراع هو أعدى أعداء التنمية في كل مكان. ولقد

وتعزيز المناطق القائمة، على سبيل المثال، سيسهمان في قضية عدم الانتشار النووي.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، نعتقد أن الامتثال الكامل من جميع الدول الأطراف لاتفاقية الأسلحة الكيميائية و لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية أمر لا غنى عنه لتحقيق أهداف هاتين الاتفاقيتين. ونرحب بحقيقة أن الاتحاد الأوروبي يعطي أولوية عليا لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، خاصة فيما يتعلق بنظام التحقق، كما نرحب بجهوده من أجل تحسين فعالية كلتا الاتفاقيتين.

في عام ١٩٩٢ واجهت جمهورية مولدوفا مشكلة إنسانية سببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي استعملها النظام الانفصالي في المناطق الشرقية من البلاد. ومولدوفا، بوصفها إحدى الدول المبتلية بالألغام الأرضية، تتفهم أهمية الجهود التي يبذلها أنصار اتفاق أوتاوا من أجل إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والقضاء على الأزمات الإنسانية التي تسببها.

وتتطلع بلادنا إلى أن تدخل حيز النفاذ اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وكذلك اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة والبروتوكول الثاني المعدل. وترحب جمهورية مولدوفا أيضا بمبادرة إبرام معاهدة لحظر نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومن شأن هذه المعاهدة أن تكون تدبيرا واقعيا وهاما.

واسمحوا لي أن أذكر هنا أن جمهورية مولدوفا تواصل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح ونظام عدم الانتشار. فمولدوفا وقعت على معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية أوتاوا، واتفاقية الأسلحة الكيميائية وغيرها. وتضطلع جمهورية مولدوفا، بوصفها طرفا في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، بجميع التزاماتها المتعلقة بتخفيض الأسلحة التقليدية وتدابير التحقق.

ومع إندلاع الصراعات المسلحة المتفرقة، أخذ التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

القائل إن قدرة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على البقاء تعتمد على نجاح العملية التحضيرية الجديدة للمؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار. وهذه الخطوات ستكون، برأينا، التطبيق المتناسك والثابت للمبادئ الأساسية لنظام معاهدة عدم الانتشار.

إننا نعتقد أن تدابير نزع السلاح النووي التي تتخذها الدول الأعضاء بمبادرة ذاتية منها أو بمبادرة جماعية تهيئ بيئة تفضي إلى قيام الآخرين بنزع السلاح النووي. وإننا نرحب بهذه الأحداث. وفي الوقت نفسه، نرى أن جميع الخطوات الأخرى التي لا تتوافق مع هذه الجهود إنما ترمي إلى تقويض أساس معاهدة عدم الانتشار ونظام نزع السلاح، بصرف النظر عن الحجج التي تساق.

ومن التطورات الإيجابية في عملية نزع السلاح والأمن الدولي، يسرنا أن نذكر معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على حد سواء. وإننا نرحب بإنشاء لجنة مخصصة في آب/أغسطس الماضي أوكل إليها إجراء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح. وهذا هام من أجل كفالة تماسك جهودنا المتعلقة بالعملية. ونعتبر أن قيام المجتمع الدولي بمراقبة المواد الانشطارية سيكفل منع إنتاج المزيد من الأسلحة النووية. لهذا السبب من الأهمية البالغة يمكن تعزيز معاهدة عدم الانتشار، واعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بغية المضي قدما نحو تخفيض الأسلحة النووية.

ونطلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبذل مزيدا من الجهود الملموسة لخفض أسلحتها النووية بغرض تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة هذه الترسانات. وفي هذا الصدد، نرحب على حد سواء بالتقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة وروسيا مؤخرا في نزع السلاح النووي، وبالتزامهما بالمضي قدما في عملية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية.

إننا نعتبر أن المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية ينبغي تشجيعها أيضا وينبغي أن تتوازي مع الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام والأمن في العالم. وإن توسيع المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية

ولقد قال رئيس جمهورية مولدوفا، السيد بيترو لوسنشي، في بيانه خلال المناقشة العامة في الدورة الراهنة للجمعية العامة، ما يلي:

"في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وقعت جمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي اتفاقاً بشأن سحب الأسلحة والأفراد العسكريين. ومن المؤسف أن الطرف الروسي لم يصدق بعد على هذا الاتفاق. مع أن تنفيذ الاتفاق سيكون متسقاً مع نص وروح دستور جمهورية مولدوفا الذي ينص على حياد دولتنا وحظر نشر قوات أجنبية على أراضيها".
(A/53/PV.14، الصفحة ٦)

ونرى أيضاً أن استمرار وجود أعداد هائلة من الأسلحة التقليدية الأجنبية على أرضنا يتعارض مع أحكام معاهدة القوات التقليدية في أوروبا ذات الصلة. وإن القرار الذي اتخذته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مؤتمر القمة اللذين عقدتهما في بودابست ولشبونة بشأن سحبها المبكر والكامل، وموقف مجلس أوروبا من هذه المسألة، يهيئان المناخ الدولي الضروري لسحب القوات الأجنبية.

ثمة مشكلة أخرى صعبة يجب حلها بوصفها جزءاً أساسياً من الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية هي إعادة الأسلحة والأعتدة الموجودة الآن بحوزة القوات شبه العسكرية المرابطة في الضفة اليسرى لنهر دنستر إلى مواقعها الأصلية.

إننا نعتبر التحرك بلا ضوابط للأسلحة باتجاه الأنظمة الانفصالية، مهما كان مصدر هذا التحرك، أن يكون نوعاً آخر من انتشار الأسلحة ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر فيه، وأن يدعو هيئة خاصة من خبراء الأمم المتحدة للتحضير لعقد مؤتمر دولي بشأن هذه المسألة. وتكمن المهمة في وضع استراتيجيات ترمي إلى منع انتشار الإمدادات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة التقليدية وبيعها ونقلها، لا سيما الحد من تدفقها إلى مناطق الصراع. ونعتقد أن الوقت قد حان كي تدرج الأمم المتحدة في جدول أعمالها لنزع السلاح مسألة انتشار نقل إمدادات الأسلحة إلى مناطق الصراع، وتتخذ الإجراءات المناسبة لمنع هذا النوع من الانتشار بأن يتفشى في جميع أنحاء العالم.

يوقع اضطرابات اجتماعية واقتصادية لا حد لها. فالتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يعوق على نحو خطير الجهود المبذولة لبناء السلام في فترة ما بعد الصراع. والاتجار بالأسلحة الصغيرة وانتشارها على نحو غير مشروع يشكل تهديداً خطيراً للأمن والتنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المتأثرة. وإن الصلة بين منظمات إجرام وأولئك الذين يتعاملون بالأسلحة على نحو غير مشروع أصبحت معروفة على نطاق واسع.

لقد حان الوقت كي ينظر المجتمع الدولي في وضع توصيات قوامها العمل على مكافحة المشكلة. ويجب أن تعمل اتفاقية دولية بشأن المسألة على إلزام الدول باعتماد تدابير قانونية للمراقبة الدولية للأسلحة الصغيرة. وخلال الصراع الذي دار في المناطق الشرقية من جمهورية مولدوفا، انتقلت كميات هائلة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون رقابة من مخزونات الجيش إلى أيدي الانفصاليين. والأسوأ من ذلك أن مجموعة متنوعة جداً من الأسلحة التقليدية انتقلت إلى أيديهم. ونتيجة لذلك، شكّلت قوات شبه عسكرية في المناطق الشرقية من البلاد.

وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرات البلدان الأعضاء بالمضي نحو وضع قواعد دولية تتعلق بنزع سلاح القوات شبه العسكرية. ونحن على استعداد للنظر في وضع مشروع قرار بشأن هذه المسألة، وسنلتزم الدعم من المجتمع الدولي.

ونود أن نشير إلى أن النظام الانفصالي في المناطق الشرقية من البلاد يتلقى الدعم، عن طريق نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة، من قوة شبه عسكرية قوية مجهزة بأسلحة من مخزونات قوات عسكرية أجنبية ما زالت موجودة على أراضي جمهورية مولدوفا. وهذه الحالة في المنطقة تسبب لنا بالغ القلق لأن المنطقة التي يسيطر عليها النظام الانفصالي أصبحت منطقة لإنتاج الأسلحة والاتجار بها. فالأسلحة تنتجها مؤسسات كانت جزءاً من المجمع العسكري الصناعي في الاتحاد السوفياتي السابق، وهي تصل إلى مناطق الصراع في بعض البلدان الثالثة وتدعم هياكل الإجرام فيها.

الشامل. وقد أحطنا علما بارتياح بالغ باعترام هذين البلدين الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحب أيضا باستئناف الحوار الهندي - الباكستاني للبدء في مفاوضات بشأن الوقف الفوري لإنتاج المواد الانشطارية، ونعتبر ذلك تطورا إيجابيا جدا.

إننا نحث هذين البلدين والبلدان التي ليست أعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على توقيع المعاهدة والمصادقة عليها والانضمام إلى الجهد العالمي الذي يرمي إلى تخفيض جميع الأسلحة النووية وإزالتها بطريقة تدريجية وفي إطار رعاية متعددة الأطراف، من على كوكبنا. ويرحب وفدي أيضا بالجهود التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل تخفيض ترساناتها، حيث يمثل ذلك في مبادرة المملكة المتحدة لاستعراض الدفاع الاستراتيجي والاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إدارة الإمدادات المفرطة من البلوتونيوم والتخلص منها. ومن رأينا أن دخول معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (معاهدة ستارت الثانية) إلى حيز النفاذ وبدء المفاوضات بشأن معاهدة ستارت الثالثة يمكن أن يمثل خطوة إيجابية في تلك الوجهة.

إن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠٠ سيكون حدثا هاما ومعلما تاريخيا في ميدان نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نرحب بالمصادقة مؤخرا على المعاهدة من قبل إسبانيا وأستراليا وألمانيا والبرازيل وسلوفاكيا وفرنسا والمملكة المتحدة والنمسا ونحث جميع الدول على تمهيد السبيل لدخولها حيز النفاذ وللقضاء إلى الأبد على الدمار الذي تسببه تلك الأسلحة للبشر والبيئة.

صحيح أن السحب الداكنة للتفجيرات النووية التي أجرتها الهند وباكستان تخللها بصيص من ضوء الأمل تمثل في الدعم المتعاضم لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، إلا أننا نفضل أن نرى سماء صافية فوق كوكبنا وأن نحلم بزمن تأتي فيه السحب إلى الأرض بالمطر فقط، وليس بالتساقطات المشعة، وبالحياة وليس الموت. ورغم أنه لا يوجد توافق آراء بشأن أهداف تلك الدورة الاستثنائية وجدول أعمالها، يبدو أن التفهم يزداد لضرورة إيجاد توازن بين

واسمحوالي أن أذكر في الختام أن شعب جمهورية مولدوفا، بوصفه جزءا من الاتحاد السوفياتي السابق، عانى خسائر جمة خلال الحرب الباردة بسبب عدم إحراز تقدم في عملية نزع السلاح. فلقد أسفر ذلك عن هدر كبير لمواردنا وعن التحول عن مهمة التنمية وعن العمل على إيجاد عالم أفضل وأكثر أمنا لأطفالنا.

إننا نواجه في هذه الأيام تحديات أخرى على طريق التنمية، ومنها التحدي المتمثل في اختلال التنمية.

وإذا كانت الانقسامات خلال الحرب الباردة تتبدى أكثر في إظهار القوة النووية وتستمر بسبب ذلك، ففي نهاية هذه الألفية تنحو الانقسامات إلى أن تتمثل في التفاوتات الهائلة في مستوى التنمية الاقتصادية، مما يولد الصراعات والاضطرابات داخل المجتمع الدولي. وذلك تحد يتطلب القيام بعمل ملموس بغية ضمان النجاح في مواجهته. ولهذا السبب من الأهمية بمكان التعجيل بجهودنا في ميدان نزع السلاح. وقد أزف الوقت لإحراز تقدم كبير في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي بغية التمكن من تركيز جهود أكبر في مهمة التنمية - وذلك تحد كبير يواجهنا عشية الألفية الجديدة.

السيدة إشمابتوفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالانكليزية):

إن وفدي يتقدم إليكم يا سيدي، بالتهنئة، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة ويؤكد دعمه الكامل لكم في اضطلاعكم بأعمالكم.

رغم انتهاء الحرب الباردة لا يزال المجتمع الدولي يواجه عددا من التحديات مع تطلعه إلى استقبال الألفية الجديدة. إن استشرى الجوع والفقر، والبطالة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتهريب الأسلحة، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، كل ذلك يتسبب في الاضطرابات الاجتماعية والصراعات العرقية وتهديد السلم والاستقرار في العالم.

وفي ظل هذه الخلفية، لا شيء يبرر استمرار الإنفاق العسكري حول العالم، الأمر الذي يزيد من حدة التوترات في مناطق متعددة. إن قيرغيزستان، بوصفها بلدا آسيويا، أصيبت بخيبة أمل بالغة بسبب التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان، وهي أعمال تحدث صراحة توافق الآراء شبه العالمي ضد انتشار أسلحة الدمار

وأود اغتنام هذه الفرصة لأعرب عن امتنان وفدي الخالص لوكيل الأمين العام، السيد جاياتنا دانا بالابا، وللمركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، على دعمهما ومساعدتهما المستمرين للبلدان في المنطقة في تحضير شكل ذلك الاتفاق وعناصره. ويشعر وفدي أيضا بالامتنان الشديد لما أعرب عنه العديد من الوفود من دعم للجهود الجارية خلال المناقشات في اللجنة الأولى. ونحث الدول في المناطق الأخرى على اتخاذ مبادرات مشابهة صوب بناء الثقة الإقليمي وصوب نزع السلاح النووي في نهاية المطاف بوصف ذلك من وسائل تحقيق هدف جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية.

السيد غيين (بيرو) (تكلم بالاسبانية): يشرفني شرفا عظيما أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة هذه اللجنة، وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين أيضا. ومن دواعي سروري البالغ أيضا أن أشيد برئاسة سفير بوتسوانا خلال الدورة السابقة.

لقد قال الأمين العام، إن عملية إصلاح المنظمة تقتضي اعتبار نزع السلاح بندا ذا أولوية في جدول الأعمال العالمي. ونحن في هذا السياق نرحب بقرار إعادة إنشاء إدارة شؤون نزع السلاح داخل الأمانة العامة وتعيين السفير جاياتنا دانا بالابا لديرها.

لقد أعربت بيرو عن تأييدها الثابت لنزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة بوصف ذلك عنصرا من عناصر الأمن وهدفا لا بد للمجتمع الدولي من بلوغه. ونحن على اقتناع بأن إنشاء نظام دولي يتماشى مع القانون الدولي ويقوم على احترام الالتزامات التعاهدية ومبادئ ميثاق المنظمة يمثل السبيل الوحيد لتحقيق السلام والتنمية المستدامة في العالم.

وعبر الأشهر القليلة الماضية وقعت بعض الأحداث الخطيرة في مجال نزع السلاح. وفي رأينا، لا يوجد مبرر سليم للتجارب النووية التي أجريت. وهذه التجارب لم ترسخ سوى اقتناعنا السابق بأنه أصبح ضروريا اليوم أكثر من أي وقت مضى تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي كما أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية وأن الجدل يقل حول كون عقد الدورة الاستثنائية ترفا بسبب القيود على الميزانية.

إن الآثار الضارة للصراعات المسلحة لا تنحصر داخل الحدود الوطنية أو تقتصر على الأطراف المعنية مباشرة بتلك الصراعات. بل على العكس من ذلك، تمتد هذه الصراعات لتشمل المنطقة الإقليمية الأوسع وتهدد بزعة استقرار المجتمعات المسالمة. وفي هذا الصدد، لا يقل انتشار الأسلحة الصغيرة خطورة عن انتشار الأسلحة النووية. بل إن الأسلحة الصغيرة تحولت، في بعض الأجزاء من العالم، إلى أسلحة دمار شامل بالنظر إلى ما تحدثه من خسائر بشرية جسيمة بين المدنيين. وقد ورد في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة أن ٩٠ في المائة من الذين قتلوا أو جرحوا بالأسلحة الصغيرة هم من المدنيين، و ٨٠ في المائة من هؤلاء كانوا من النساء والأطفال. ومن ثم، يؤيد وفدي توصيات فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين بشأن عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة، ويرحب بعرض سويسرا أن تستضيف المؤتمر في سنة ٢٠٠٠. ونقر أيضا بأهمية العملية التي بدأها الاجتماع الحكومي الدولي المعني بالأسلحة الصغيرة في أوصلو ونشيد باعتماد منظمة الدول الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ لاتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صناعة الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

إن الجمهورية القيرغيزية تسعى إلى تعزيز جميع السبل المؤدية إلى خفض الصراعات وتعزيز السلم والأمن العالميين. وهي تدرك أن التنمية الاقتصادية، هي المقياس الحقيقي للإنجاز الوطني وليس الإنفاق العسكري. وبالتالي، يظل بلدي يشارك بنشاط في جهود دول آسيا الوسطى الخمس لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وفي هذا الصدد، أشير إلى الاختتام الناجح في تموز/يوليه ١٩٩٨ للاجتماع التشاوري لخبراء دول آسيا الوسطى والدول الحائزة للأسلحة النووية، الذي نظم تحت رعاية الأمم المتحدة لتحديد السبل والوسائل المقبولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وقد أذن ذلك الاجتماع ببدء مرحلة جديدة في تنفيذ مبادرة آسيا الوسطى حيث أنه يعد الأساس القانوني للمعاهدة التي ستوضع في المستقبل.

وتمثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية أداة هامة لدعم نزع السلاح النووي. وتؤيد بيرو جميع الجهود الرامية إلى تعزيز وتوسيع هذه المناطق. وفي هذا الصدد، تؤيد مبادرة بلدان آسيا الوسطى لإنشاء منطقة جديدة خالية من الأسلحة النووية، بالإضافة إلى اقتراح منغوليا. ونعتقد أن التنسيق بين نظام معاهدة ثلاثيولكو لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأنظمة معاهدة راروتونغا وبروتوكولاتها لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، ومعاهدة بليندابا لأفريقيا، ومعاهدة بانكوك لمنطقة جنوب شرقي آسيا ومعاهدة انتاركتيكا سيسهم في تطوير وتعزيز هذه الأنظمة. وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نؤكد من جديد على تأييدنا للمسعى الذي يرمي إلى جعل نصف الكرة الجنوبي منطقة خالية من الأسلحة النووية، وقد أخذ هذا المسعى يكتسب زخما متزايدا أكثر فأكثر.

وينبغي لنا أن نتشجع بالزيادة الكبيرة في عدد الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة منذ دخولها حيز النفاذ في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وهذا يجسد الوعي العالمي المتزايد بضرورة العمل معا لحظر هذه الأسلحة الخبيثة. ويجب علينا أن نواصل تأييد العمل الهام الذي تضطلع به المنظمة التي أنشأتها الاتفاقية. وإننا نشجع الدول التي لم تنضم إلى هذه الاتفاقية أن تصبح أطرافا فيها لكي يتسنى تحقيق الطابع العالمي الضروري لتنفيذها بصورة فعالة تماما.

ونتشاطر أيضا رأي وموقف عدد كبير من الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، بأنه ينبغي بذل جهود أكبر من أجل الاختتام الناجح للمفاوضات في أسرع وقت ممكن على صك ملزم قانونا لتعزيز فعالية الاتفاقية وتنفيذها.

ويولي بلدي أهمية خاصة ليس فقط لأسلحة الدمار الشامل، وإنما أيضا لتلك الأسلحة ذات الآثار العشوائية. ولهذا شاركنا بنشاط في عملية أوتاوا، التي توجت في ١٩٩٧ باعتماد اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي شهر حزيران/يونيه من هذا العام قمنا بإيداع صك تصديقنا عليها، وأكدنا بذلك من جديد على موقفنا

ومن الضروري كبح الانتشار النووي وتعزيز نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية صارمة إذا أردنا تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار. ومما يكتسي أهمية حيوية للمنظمة أن تتحقق عالمية تلك المعاهدة وأن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وأن يجري بحسن نية التنفيذ الكامل للالتزامات المعلنة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا السياق، نرحب بوجه خاص بانضمام البرازيل إلى معاهدة عدم الانتشار.

ويرفض بلدي جميع أنواع التجارب النووية في أي مكان في العالم ويعتقد أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتتشاطر بيرو الأهداف الواضحة وخطة العمل التي حددها قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) للتصدي لتهديد سباق التسلح في منطقة جنوب آسيا.

بالرغم من محدودية أو انعدام التقدم حتى الآن في اجتماعي اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، لسنة ٢٠٠٠. نعتقد أنه ينبغي تكثيف الجهود لكفالة أن يسفر المؤتمر عن نتائج إيجابية وأن يعزز نظام عدم الانتشار من أجل التوصل إلى نزع السلاح النووي على وجه السرعة وهذا ما ننشده جميعا. وستواصل بيرو المشاركة بتصميم، كما كان شأنها على الدوام، من أجل تحقيق هذه الأهداف.

إن فتوى محكمة العدل الدولية التي تنص على أن هناك التزاما قائما بالسعي بحسن نية من جانب جميع الدول إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة تكتسب اليوم نجاعة وطابعا عاجلا أكثر من ذي قبل.

وإننا نولي أهمية خاصة لجميع المبادرات التي تؤدي إلى توليد مناخ من الأمن، هذا المناخ الذي يمثل شرطا أساسيا لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

ونحن على استعداد لتأييد المبادرة التي قدمتها مجموعة البلدان الصديقة بعنوان "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة".

بدوره تشريعا داخليا يستهدف التصدي لهذه المشكلة. وفي الوقت نفسه، عملنا على تطبيق مجموعة نموذجية من التنظيمات للسيطرة على الاتجار الدولي بالأسلحة النارية وقطع الغيار - والذخائر، كانت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية قد اعتمدها في حزيران/يونيه الماضي. وبالمثل، وقعت بيرو في ١٩٩٧ الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى المتصلة بها والاتجار غير المشروع بها، وهي تظلم الآن بالاجراءات الداخلية المناسبة للتصديق عليها. ونعتقد أن هذه الوثيقة يمكن أن تمثل نموذجا يحتذى لصوغ صك دولي على غرار ذلك، ويفضل أن يتم ذلك في إطار الأمم المتحدة. ونؤيد مبادرة الأمين العام الرامية إلى عقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع. وتحقيقا لهذا الغرض، نتعهد بتقديم دعما للنشط والبناء.

ولقد كانت بيرو أحد البلدان الأولى التي تمتثل امتثالا صارما لشرط توفير المعلومات لسجل الأسلحة التقليدية. ونحن نعتقد أن السجل أداة قيّمة جدا لتعزيز الثقة المتبادلة وتحديد الأسلحة. ومع ذلك، وبغية أن يكون السجل فعالا حقا، يجب على البلدان أن توفر في الوقت المناسب وبصورة متواصلة المعلومات التي يطلبها.

ولن يكون هناك سلام أو أمن دولي إذا تجاهلنا المسائل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والبيئية. لهذا السبب، فإن أي إجراء يرمي إلى نزع السلاح يجب أن يأخذ في الاعتبار التطور الاقتصادي والاجتماعي لجميع شعوب العالم. والموارد التي تتحرر بفعل نزع السلاح يجب أن تستعمل من أجل تنمية الشعوب.

إن التطورات الراهنة في مجال الأمن الإقليمي والعالمي تبيّن قيام الحاجة إلى تعزيز آلية الأمم المتحدة عن طريق وضع نهج جديد معاد تنشيطه للربط بين السلام ونزع السلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن النهج المتعدد الأطراف أفضل طريقة لكفالة إحراز قدر من التقدم يعول عليه.

وبغية أن يحدث كل هذا بما يلزم من كفاءة، يجب أن يكون هناك ارتباط واضح وعملي بين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجهود التي تبذلها فرادى المناطق. وليس من الممكن عمل كل شيء من المقر في نيويورك. لهذا

الدولي المساند لتدابير نزع السلاح المحددة التي تتضمن مكونا إنسانيا هاما. وتؤيد بيرو العديد من عبارات الارتياح التي أدلت بها غالبية حكومات العالم، والأمين العام للأمم المتحدة، ومختلف المنظمات الإنسانية الدولية فيما يتعلق بدخول الاتفاقية حيز النفاذ عما قريب. ونعتقد أن هذا يشكل دلالة واضحة على تغير عالمي في الساحة الدولية. وندعو جميع الدول الأعضاء في المنظمة أن تظهر التزاما مماثلا في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، سنشارك مع كندا ومع بلدان عديدة من شتى المناطق في تقديم مشروع قرار سيعرض على اللجنة في الأيام المقبلة بحث جميع الدول على التوقيع والتصديق على الاتفاقية مما يحقق تنفيذها العالمي في وقت مبكر. ونتعهد أيضا ببذل جهودنا لكي نكفل أن الاجتماع الأول للدول الأطراف الذي سيعقد في مابوتو، في موزامبيق، سيوظف التقدم المحرز في هذا المجال وسيقوي تنفيذ الاتفاقية في المستقبل.

ولما كانت الأسلحة الصغيرة والخفيفة رخيصة الثمن ويسهل حملها واستخدامها والاحتفاظ بها، فإن استخدامها بصورة عشوائية والحصول عليها بطريقة غير مشروعة غالبا ما يؤدي إلى زيادة مستوى العنف بين المنظمات الإجرامية داخل البلدان، وتعريض الأمن الداخلي والإقليمي ودون الإقليمي للخطر وتهديد حق الشعوب في العيش بسلام. ولا يتعين على المرء سوى أن يأخذ في الاعتبار المعلومات التي قدمها الأمين العام ومختلف المنظمات والتي تدل على أن غالبية الضحايا في الصراعات الداخلية اليوم هم من المدنيين والإصابات التي تلحق بهم تسببها هذه الأنواع من الأسلحة. ولهذا ترى بيرو أن من الضروري لجميع الدول - وبخاصة تلك التي تنتج أو تصدر أو تستورد الأسلحة الصغيرة والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة - أن تبلغ بصورة علنية عن التدابير التي تتخذها أو يتعين عليها اعتمادها لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

وشاركت بيرو في حلقة دراسية عقدت مؤخرا بشأن هذا الموضوع. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن من الملح والأساسي إقامة نظام للتعاون في مجال الاستخبارات - ليس بين الدول فقط وإنما أيضا من خلال اتفاقات بين المؤسسات المتخصصة - لتسهيل كشف الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وقد اعتمد بلدي

وتحت لجنة الصليب الأحمر الدولية التي لم تصدق على هذا الصك الهام أو التي لم تنضم إليه بعد على أن تفعل ذلك، وعلى أن تكفل عدم إنتاج أسلحة الليزر المسببة للعمى وعدم توفرها. ونحث أيضا الدول على إعلان فهمها أن أحكام هذا البروتوكول، لدى التصديق عليه، تنطبق على جميع الظروف.

إن تاريخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام سيشهد دخول البروتوكول الثاني لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة بصيغته المعدلة حيّز النفاذ. وهذا الصك يعزز القيود المفروضة على استعمال الألغام الأرضية، والأفخاخ المتفجرة والأجهزة المشابهة لها. وهذه القيود تنطبق أيضا على الأطراف في الصراعات المسلحة غير الدولية. وتعتبر لجنة الصليب الأحمر الدولية هذه القواعد الجديدة الحد الأدنى المطلق من القواعد التي يتعيّن أن تحترمها الدول التي تعتبر أن استمرار استعمال الألغام المضادة للأفراد أمر لا غنى عنه. والمواد التي يتضمنها البروتوكول فيما يتعلق باستعمال الألغام المضادة للمركبات، وهي الألغام التي أدى استعمالها العشوائي مؤخرا إلى التسبب في وفاة طبيب يعمل مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وفي جرح ثلاثة موظفين آخرين في كوسوفو، ينبغي أيضا احترامها بصرامة، وتعزيزها في الوقت المناسب. ونحث الدول التي فاوضت بشأن هذا الصك الجديد والتي لم تصدق عليه بعد على أن تفعل ذلك بسرعة، بغية الانضمام إلى الدول الأطراف الـ ٢٥ بوصفها مشاركة كاملة في أول مؤتمر يعقد في العام المقبل للأطراف المتعاقدة السامية.

والإنجاز الذي تمثّل في الحصول على التصديقات الأربعين المطلوبة لدخول معاهدة أوتاوا حيّز النفاذ بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر، أقل من ١٠ أشهر بعد التوقيع عليها، كان إنجازا رائعا. وحسب علمنا، هذه أول معاهدة تحظى بهذا العدد الكبير من التصديقات. وهذا الإنجاز يبيّن الأولوية العليا والإلحاحية اللتين توليهما معظم الدول للتصدي لآفة الألغام المضادة للأفراد على صعيد عالمي. ولا تتضمن معاهدة أوتاوا الحظر المطلق للألغام المضادة للأفراد فحسب، بل التزامات نشطة بإزالة هذا السلاح ومساعدة ضحاياه. لذلك، تعتبر لجنة الصليب الأحمر الدولية هذا الصك الحل الشامل للمعاناة الهائلة التي يسببها هذا السلاح. ولأن هذه المعاهدة رد مباشر على الأزمة الإنسانية الجارية، نطلب أولا إلى الحكومات الـ ٨٦

السبب نعتقد أن المراكز الإقليمية يجب أن تكون الأطراف الرئيسية في هذه العملية. وفي حالة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية الكائن في بيرو، فإن عمله يمكن أن يتوافق مع الاحتياجات المطلوبة اليوم، ويمكن تعزيز التفاعل الأكاديمي والحكومي بنشاط عن طريق تبادل المعلومات، ويمكن استنباط الآراء، ويمكن تعزيز الاتفاقات الإقليمية والدولية، ويمكن منع الصراعات، ويمكن تعزيز السلام ونزع السلاح والتنمية بصورة عامة. وبوسع المركز الإقليمي في بيرو أن يقوم بهذا العمل، ونحن نعتقد أن باستطاعته أن يقوم به دون أن يصبح عبئا ثقيلا على كاهل الأمم المتحدة.

إن الإعلان الصادر عن رؤساء الدول في مؤتمر القمة الأخير لحركة عدم الانحياز المعقود في دربان، بجنوب أفريقيا، والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة الثانية والخمسين للإبقاء على المراكز الإقليمية وإعادة تنشيطها، يشجعاننا على مواصلة ما نبذله من جهود لإعادة تنشيط المركز الإقليمي الذي يتخذ من ليما مقرا له. ونحن على ثقة بأن المركز سيستأنف أعماله قريبا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ألاحظ أن الحاصلين على زمالات نزع السلاح موجودون معنا اليوم في إطار برنامج الزمالات التابعين له في نيويورك. وبالنيابة عن اللجنة الأولى، أود أن أرحب بهم ترحيبا حارا، وأن أتمنى لبرنامجهم النجاح الكبير خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

أعطي الكلمة الآن للسيد باتريك زاند، ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد زاند (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالانكليزية): يشهد عام ١٩٩٨ عدة معالم هامة في تطوير القانون الإنساني الدولي الذي ينظم أسلحة معيّنّة.

ففي ٣٠ تموز/يوليه، دخل حيّز النفاذ البروتوكول الرابع لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة لعام ١٩٨١، وهو البروتوكول الذي يحظر استعمال أسلحة الليزر المسببة للعمى ونقلها على حد سواء. وقد بلغ عدد الأطراف الآن في هذا الصك الجديد ٣٠ دولة، وهو يتزايد بإطراد. ولأول مرة منذ عام ١٨٦٨، تم حظر سلاح مقبوت قبل استعماله في ساحات المعارك. وهي المرة الأولى أيضا التي يحظر فيها نقل سلاح إضافة إلى استعماله.

استراتيجية بعيدة المدى بشأن الألغام الأرضية تركز على مساعدة الضحايا، بحيث تعتمد في السنة المقبلة.

إن مندوبي اللجنة الدولية، في عملهم من أجل مساعدة ضحايا الحروب، يشهدون على الآثار الضارة المتزايدة على السكان المدنيين من انتشار الأسلحة، خاصة الأسلحة الصغيرة العسكرية النمط. إن اقتران نقص الضوابط على نقل هذه الأسلحة بكثافة استخدامها في انتهاك للمعايير الأساسية للقانون الإنساني الدولي يهدد بتقويض المعايير القانونية الدولية ذات الصلة بحماية المدنيين من المعاناة وسوء المعاملة في حالات القتال.

إن السكان المدنيين هم الذين دفعوا ثمننا باهظا لتوافر الأسلحة والذخائر على نطاق واسع في الصراعات التي حدثت مؤخرا. وتزداد الأمراض والمجاعات وحالات سوء المعاملة عندما تتعرض المنظمات الإنسانية للهجوم المباشر وتضطر إلى تعليق عملياتها أو إلى مغادرة البلد. وعدد الإصابات بين المدنيين يتجاوز بكثير عدد الإصابات بين المحاربين في معظم الصراعات الداخلية والعرقية، إن لم يكن فيها كلها. وقد تستمر المعاناة سنوات بعد انتهاء الصراع حيث أن توافر الأسلحة يولد ثقافة عنف تقوض سيادة القانون وتهدد الجهود الرامية إلى المصالحة.

وتشعر لجنة الصليب الأحمر الدولية بقلق بالغ لأن الجهود الرامية إلى حماية ضحايا الحروب ومساعدتهم تتعرض للإحباط بتدفقات الأسلحة. ولئن كنا نقر بأن المسؤولية الرئيسية عن الامتثال للقانون الإنساني الدولي تقع على عاتق مستخدمي الأسلحة فإن الدول التي تشارك في إنتاجها وتصديرها تتحمل بعض المسؤولية أمام المجتمع الدولي بسبب السبل التي تستخدم بها أسلحتها وذخائرها. ونحن نوجه نداء عاجلا إلى الدول أن تنظر في وضع قواعد، استنادا إلى القانون الدولي ومعايير أخرى، تحكم نقل الأسلحة والذخائر العسكرية النمط، وأن تجد الوسائل الكفيلة بإخضاع تدفقات هذه الأسلحة إلى بلدان ومناطق معينة لضوابط فعالة.

وبناء على طلب المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر في عام ١٩٩٥، تتوقع لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تصدر في أوائل عام ١٩٩٩

التي وقّعت عليها ولكنها لم تصدق عليها بعد أن تعطي أولوية عليا لأن تصبح أطرافا فيها قبل دخولها حيّز النفاذ بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٩٩.

وفيما تبدأ الدول بتكليف ترساناتها من أجل كفالة الامتثال لهذه الصكوك الدولية الجديدة، نود أن نسلط الضوء على الحاجة إلى كفالة أن يجري تصميم الألغام المضادة للمركبات بشكل لا يسمح لها بالانفجار لمجرد عبور إنسان عليها أو احتكاكه بها. وهذا القلق يتعلق بتصميم آليات منع مناولة الألغام المضادة للمركبات وآليات تفجيرها. وتزعم لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تعالج هذه المواضيع بالتفصيل في الاجتماعات التي ستعقد في عام ١٩٩٩ الدول الأطراف في معاهدة أوتاوا والبروتوكول الثاني الملحق بها.

ولئن كانت معاهدة أوتاوا وصفة طبية لإنهاء أزمة الألغام الأرضية، فإن تنفيذها هو الدواء. وإن التطبيق الميداني لأحكام هذا الصك يجب أن يكون بين أعلى الأولويات الإنسانية في السنوات المقبلة. وهذا سيتطلب تعبئة هائلة طويلة الأمد للموارد وقدر كبير من التنظيم.

ولجنة الصليب الأحمر الدولية على استعداد لتقديم المشورة إلى الدول بشأن سبل تكليف التشريعات الوطنية لتنفيذ المعاهدة ولتوفير أمثلة على التشريعات القائمة. ولهذه الغاية، نتيح مجموعات النصائح التي أعدتها لجنة الصليب الأحمر الدولية، بغرض تيسير المصادقة على كل من البروتوكول الثاني والمعاهدة، بجميع اللغات الرسمية بالأمم المتحدة.

ونرحب بجهود دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام لتعزيز نهج دولي منسق. إلا أننا نشعر بالقلق على نحو متزايد إزاء عدد الجهود الرامية إلى التنسيق وجمع البيانات على الصعيد الدولي والتي لم تؤد بعد إلى أنشطة جديدة في المجتمعات المتضررة من الألغام. وفي هذه السنة، واجهت مجموعة متنوعة من الوكالات القائمة وذات المصادقية العاملة في مجال إزالة الألغام مشاكل متصلة بالتمويل ينبغي الإسراع بمعالجتها. وتشعر لجنة الصليب الأحمر الدولية بالامتنان للاستجابة السخية للمناشدة التي أصدرتها في عام ١٩٩٨ بتقديم المساعدة للضحايا وإننا، بالتعاون مع شركائنا في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، سنعمل على وضع

الإنسانية الهائلة ومنعها يعتمدان إلى حد كبير على الخطوات المقبلة هذه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): السيد خوسيه موريسيو بستاني، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن مجرد استطاعتنا اليوم، في عام ١٩٩٨، أن نرحب بالسيد بستاني، لدليل على النجاح الهام الذي حققه المجتمع الدولي، لا سيما مؤتمر نزع السلاح. إن التنفيذ الفعال لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة مهمة معقدة ومسؤولية ثقيلة ملقاة على عاتق تلك المنظمة، وعلى عاتق السيد بستاني خاصة. ومن ثم يسرني سرورا خاصا أن أعطيه الكلمة.

السيد بستاني (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالانكليزية): في آخر مرة أتيح لي شرف مخاطبة اللجنة الأولى قبل سنة، كان لم ينقض من عمر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية سوى بضعة شهور. ولكن حتى في تلك المرحلة المبكرة من عمر المنظمة، تسنى لي أن أبلغ اللجنة بأن الأمور بدأت بداية سليمة وناجحة. إذ كان قد تم تلقي العديد من الإعلانات اللازمة وكان برنامج عمليات التفتيش الأولية للمرافق المعلن عنها والمتصلة بإنتاج الأسلحة الكيميائية أو تخزينها أو تدميرها قد بدأ العمل فيه بالفعل. ورغم ذلك لعل الأعضاء يتذكرون أن شاغلي الأهم في ذلك الوقت كان غياب الاتحاد الروسي عن عضوية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومما لا شك فيه أن المشاركة النشطة للاتحاد الروسي، العضو الدائم في مجلس الأمن والذي يعرف عنه أنه أكبر حائز للأسلحة الكيميائية، تمثل متطلباً أولياً أساسياً لنجاح الاتفاقية على المدى الطويل. وبعد إدلائي ببياني أمام اللجنة الأولى بوقت قصير - وهو بيان ربما مثل مصدرا لقلق بعض أعضائها - تمكن الاتحاد الروسي، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، من إكمال عملية تصديقه وأصبح دولة طرفاً بعد ذلك بشهر.

وقد تلقينا الإعلان الأولي للاتحاد الروسي في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، قبل انقضاء المهلة القصوى المحددة بـ ٣٠ يوماً. وبحلول شهر آب/أغسطس من هذه السنة، كانت عمليات التفتيش الأولية لجميع المرافق الـ ٢٤ لإنتاج الأسلحة الكيميائية وجميع المرافق السبعة لتخزين الأسلحة الكيميائية التي أعلنتها الاتحاد الروسي قد

دراسة عن المدى الذي يسهم به توافر الأسلحة في حدوث انتهاكات القانون الإنساني الدولي وتدهور حالة المدنيين. وستدرج هذه الدراسة في جدول أعمال المؤتمر السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تعتبر إعلان سان بطرسبورغ لعام ١٨٦٨، الذي يعلن نبذ استخدام الرصاص المتفجر، بمثابة حجر الزاوية للجهود الرامية إلى حماية الجنود من الإصابة الزائدة عن الضرورة أو المعاناة التي لا داعي لها. ومن المثير للقلق أن نعلم أن بعض القوات المسلحة ينظر في استخدام رصاص يتفجر لدى الارتطام بالأهداف غير الصلبة. وتدعو اللجنة الدولية جميع الدول إلى أن تستعرض، وفقاً للمادة ٣٦ من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، سياساتها المتعلقة بالمشتريات.

إن الأسلحة البيولوجية والكيميائية في سبيلها إلى أن تصبح سريعاً من آثار الماضي بفضل اتفاقيتي عام ١٩٧٢ و ١٩٩٢ اللتين تحظران تماماً هذه الأدوات الحربية الرهيبة. إلا أن الأمر سيقتضي يقظة وتصميماً كفالة أن يظل هذا الجني الخبيث حبيس قمقمه. والتطورات السريعة في ميادين الأحياء الدقيقة والهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية تظهر الحاجة إلى الشفافية والرقابة الوطنية والدولية الصارمة لكفالة عدم تحول التطورات التي يمكن أن تفيد البشرية إلى أمور تضر بها. إننا نحث على إجراء مفاوضات في عام ١٩٩٩ بشأن إنشاء نظام للرصد تابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتدعو أيضاً الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى كفالة أن يتم التعبير تماماً عما تتضمنه تلك الاتفاقية الهامة من التزامات عميقة الأثر ووضوح وتعاون في ممارسات التحقق التي تطور داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن التعبير عنها في تفسيرات الالتزامات التي تنشأ.

منذ بداية السنة بلغت ثلاثة صكوك جديدة من صكوك القانون الإنساني الدولي المرحلة اللازمة لبدء دخولها حيز النفاذ، مما يعطي دليلاً على الطابع الدينامي لقوانين الحرب وأهميتها. والمهمة التي يتعين الاضطلاع بها الآن هي كفالة الإسراع بإضفاء السمة العالمية على هذه المعايير وتنفيذها بإخلاص. فتخفيف المعاناة

ذخيرة كيميائية وما يقرب من ٢٠٠٠ طن من العناصر الكيميائية. ولئن كان هذا الرقم رائعا، فإننا ينبغي أن نتذكر أن أكثر من ٨ ملايين قطعة ذخيرة كيميائية مُعلنة على نطاق العالم يجب أن تُدمر بحلول عام ٢٠٠٧ إذا أردنا أن نفي بالموعد المحدد في الاتفاقية.

إن الموعد النهائي الذي وضعته الاتفاقية لبدء التدمير الإلزامي للأسلحة الكيميائية في جميع الدول الحائزة الأخرى، أي سنتان من تاريخ نفاذ الاتفاقية، يقترب بسرعة. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقوم في الحقيقة باستعراض أولي للعديد من خطط التدمير التي قدمتها تلك الدول الأطراف. ويجب ألا ننسى أن تدمير الأسلحة الكيميائية عملية معقدة ومكلفة للغاية.

وهذا يعود بي إلى موضوع آخر أثرته في بياني العام الماضي، وهو ضرورة تقديم المزيد من المساعدة الدولية إلى الاتحاد الروسي في هذا المجال الخاص، وبخاصة لأن ذلك البلد، وهو دولة طرف وحائز كبير للأسلحة الكيميائية، يواجه أزمة اقتصادية ومالية حادة. وخلال المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، كان من الصعب بشكل خاص تحقيق قبول فكرة إخضاع المنشآت الصناعية الكيميائية التجارية سواء للإعلان أو للتفتيش بواسطة مفتشين دوليين لطمأنة الدول الأطراف إلى أن تلك المنشآت لا يساء استعمالها لأغراض تتعارض مع هدف وغرض الاتفاقية. والمتطلب الخاص بالتوازن بين ضرورة الشفافية وتدابير بناء الثقة والتحقق الفعال من ناحية وضرورة حماية المعلومات التجارية السرية كان له أثر كبير على التفاوض بشأن الاتفاقية. وطوال العقد الماضي استغرقت محاولات التوفيق بين هذه المتطلبات المتضاربة أحيانا قدرا هائلا من الوقت والطاقة والأصالة. إلا أنني لا بد لي أن أؤكد أن الصناعة الكيميائية نفسها شهدت بسرعة الفوائد الممكنة المترتبة على الحصول على شهادة صحية نظيفة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأصبحت بسرعة مؤيدا قويا للاتفاقية.

كما هو الحال في كثير من الأحيان، لا يتطابق الواقع مع التوقعات التي كانت لدى الذين شاركوا في عملية المفاوضات. والحقيقة أن عمليات التفتيش على المنشآت الصناعية المعلنة تسير الآن بخطى ثابتة في صمت وبكفاءة، وهذا الفهم المبدئي أفسح الطريق أمام ثقة متبادلة متزايدة. وأعمال التفتيش هذه تمارس الآن بمعدل

اكتملت. إن مستوى التعاون الذي أظهره الاتحاد الروسي مع أفرقة تفتيش منظمة حظر الأسلحة والذي أظهره المسؤولون الرسميون فيما يتعلق بإجراءات المتابعة اللازمة كان مثاليا.

وبإكمال التفتيش المبدئي على المنشآت الروسية ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية بلغ العدد الإجمالي لمنشآت إنتاج الأسلحة الكيميائية المعلنة التي جرى تفتيشها في جميع الدول الأعضاء ٥٩ منشأة. من بينها ١٠ منشآت شُهد رسميا بأنها دمرت تدميرا تاما. ومن ١٠ منشآت إلى ١٢ منشأة أخرى من المحتمل أن يُشهد رسميا بأنها مدمرة خلال الأشهر الإثني عشر المقبلة. وهناك طلبان من دولتين طرفين بتحويل منشأتين لإنتاج أسلحة كيميائية إلى الأغراض السلمية، كما توقعت الاتفاقية، نُظر فيهما وأيدهما مؤتمر الدول الأطراف، والمنشآت الباقية التي يبلغ عددها ٢٥ منشأة إما أن تقدم بشأنها طلبات لتحويلها للأغراض السلمية أو سيجري تدميرها خلال المهلة المحددة في الاتفاقية وقدرها عشر سنوات. وسيستمر التفتيش المنتظم على هذه المنشآت المتبقية، بطبيعة الحال، إلى أن تُدمر أو إلى أن يقرر مؤتمر الدول الأطراف خلاف ذلك، في حالة المنشآت المحولة.

والعدد الإجمالي لمنشآت تخزين الأسلحة الكيميائية المُعلن عنها والتي خضعت لتفتيش مبدئي هو ٣٤. وخلال هذه العملية حصرت وفحصت أفرقة التفتيش التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أكثر من ٨ ملايين قطعة ذخيرة كيميائية وأكثر من ٢٥٠٠٠ وعاء لعناصر كيميائية. وبالإضافة إلى هذا، زار مفتشو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ٢٧ موقعا معلنة بأن بها أسلحة كيميائية قديمة أو مهملة في ثمان دول أطراف.

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت أنشطة تدمير بمحض اختيارها قبل نفاذ الاتفاقية، فإنها تُعد، في هذا الوقت، الدولة الطرف الوحيدة التي أمكنها بدء ومواصلة برنامج للقضاء على مخزونها من الأسلحة الكيميائية. ومن المتوقع أن تحذو دول أطراف أخرى لديها مخزونات من الأسلحة الكيميائية حذوها قريبا. وفي الشهور السبعة عشر الأولى من عمر المنظمة، قضى مفتشو ما يُعادل أكثر من ١٣٠٠٠ يوم يرصدون تدمير أسلحة كيميائية في منشآت تدمير في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. وخلال تلك الفترة شهدوا تدمير حوالي ٢٠٠٠٠٠ قطعة

عدد كبير فعلا، وسنحتاج إلى إقامة دورة أخرى في ١٩٩٩.

إن تقديم دعم إداري وفني إلى الدول الأطراف، في شكل تدريب ومشورة، أصبح مهمة هامة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومنذ بداية نفاذ الاتفاقية، نظمت المنظمة أربع دورات تدريب لأكثر من ١٢٠ فردا من الدول الأطراف: واحدة في زمبابوي والثلاث الأخرى في هولندا. وكان التركيز الرئيسي لهذه الدورات على الجوانب الأكثر عملية لتنفيذ الاتفاقية، مثل إنشاء سلطة وطنية، وإعداد الإعلانات المطلوبة، واصطحاب فرق التفتيش التابعة للمنظمة. وهذه الدورات ثبت أنها قيمة للغاية للأفراد المشاركين من الدول الأطراف.

وأنشأت الأمانة أيضا خدمة معلومات مجانية للدول الأعضاء. والخدمة توفر المعلومات بشأن موضوعات تتصل بخواص الكيماويات الخطيرة، وأيضا بشأن موردي ومنتجي المواد الكيميائية والتكنولوجيا الكيميائية. ويجري وضع برنامج تطبيقي في المنظمة لمساعدة العلماء والمهندسين من البلدان النامية أو البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على اكتساب الخبرة بالعمل فترة من الزمن في مؤسسة أبحاث متقدمة. والهدف الأساسي من هذا البرنامج هو المساعدة على إنشاء روابط وبرامج بحوث مشتركة بين مجموعات البحوث في البلدان النامية والبلدان الصناعية. وستمول المنظمة أيضا مشاريع مساعدة فنية صغيرة ذات قاعدة علمية في الدول الأعضاء، هدفها التنمية المستدامة بينما تحافظ على الأهداف الإنمائية الوطنية. وتفاصيل كل هذه البرامج المتعلقة بالتعاون والمساعدة الدوليين موجودة في موقع المنظمة على شبكة الانترنت (<http://www.opcw.nl/ptshome.htm>).

ولكن لا بد من تذكّر أن مكونا رئيسيا من مكونات الاتفاقية هو مادتها الحادية عشرة التي أريد بها أن تكفل، لأغراض تجارية وإنسانية مشروعة، الاتجار الحر بالكيماويات بين الدول الأطراف. لقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ منذ عام ونصف، وأظهرت غالبية الدول الأطراف بالفعل عن امتثالها لموادها، أو هي تمر بعملية إظهار ذلك. لهذا، وربما يكون الوقت قد حان بالنسبة للدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي تُشارك أيضا في مجموعة استراليا، وكذلك الدول التي لم

مرة أو مرتين أسبوعيا، وحتى الآن جرى تفتيش حوالي ١٠٠ منشأة صناعية في ٢٥ دولة طرفا. ومستوى التعاون مع مفتشينا الذي تقدمه الدول الأطراف التي يجري التفتيش فيها عال إلى حد كبير. وقد تعلم الطرفان كلاهما الكثير خلال الشهور الثمانية عشر الماضية.

إننا نحرز تقدما بطيئا ولكنه ثابت في تنفيذ مجالات الاتفاقية الهامة الأخرى بما فيها التعاون والمساعدة الدوليان. واعتقد أننا بدأنا الآن التغلب على مناخ الريبة الأولي الذي اتسمت به المناقشة في هذا المجال والذي كان يمكن أن يؤدي إلى خلاف بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية الأطراف في الاتفاقية، الأمر الذي كان سيقوض أساس عملية استقطاب الدعم السياسي لنظامها للتحقق. ونحن نقرب الآن من إدراك أنه يمكن وضع وتنفيذ عدد من البرامج المفيدة التي من شأنها أن تضيد المنظمة والعديد من الدول الأعضاء المنفردة على كلا الجانبين من هذا الانقسام المحتمل.

فيما يتصل بحق الدول الأطراف بمقتضى المادة العاشرة من الاتفاقية في طلب المساعدة في حالة التهديد باستعمال الأسلحة الكيميائية أو استعمالها الفعلي ضدها، أنشئ صندوق طوعي لتلك المساعدة، ولكن أصوله بلغت حاليا أقل من ٥٠٠ ٠٠٠ دولار فقط. وأنشئ أيضا بنك الكتروني للمعلومات يحتوي على معلومات تتعلق بمختلف وسائل الحماية ضد الأسلحة الكيميائية. وتضاف حاليا إليه معلومات أخرى. والدول الأطراف مدعوة بحماس إلى توفير البيانات المطلوبة بشأن برامجها الوطنية للحماية ضد الأسلحة الكيميائية.

وحلقة العمل الأولى التي تناولت مختلف جوانب تنسيق المساعدة في حالة أي هجوم بأسلحة كيميائية ضد دولة طرف، بما في ذلك المسائل الصعبة المتعلقة بالسوقيات والنقل، عقدت مؤخرا في صوفيا، بمساعدة الحكومة البلغارية. دورة التدريب الأولى بشأن الحماية ضد الأسلحة الكيميائية واستعمال معدات وقائية ستعقد في سويسرا الشهر القادم. والدورة، التي تقدمها حكومة سويسرا كجزء من إسهامها وفقا للمادة العاشرة، سوف تستهدف تدريب ٤٠ مدربا، من دول أعضاء مختلفة، في الجوانب المدنية للحماية من الأسلحة الكيميائية ورصدها والقضاء على تلوثها. وقد تقدم لطلب الاشتراك فيها

ومن البلدان الرئيسية الأخرى في المنطقة الآسيوية، بطبيعة الحال، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ورغم ما بذلناه من جهود، لا بد لي أن أعتزف أننا لم نحقق حتى الآن النجاح في مساعيها الرامية إلى إقامة اتصال فعال مع حكومتها، والبدء في حوار بشأن أهمية انضمام ذلك البلد إلى الاتفاقية. ومن نافلة القول إن هذه الجهود سوف تستمر في المستقبل. وأعرب عن امتناني أيضا لتأييد جمهورية الصين الشعبية لمساعيها في هذا المجال.

وهناك بقعة خالية على خريطةنا هي وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي. وإذا كان هناك عدد من الدول الأفريقية قد انضم خلال الشهور الإثني عشر الأخيرة فليس من بين الدول الأفريقية وعددها ٥٣ دولة سوى ٢٩ دولة أصبحت أطرافا في الاتفاقية. وقد بذلنا جهودا مضنية لضمان إعلام حكومات تلك الدول بأهمية المعاهدة وبالمزايا المحتملة التي يمكن أن تستمد من العضوية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ودلت البحوث على أنه بينما قد لا يكون لدى معظم هذه الدول أي صناعة كيميائية هامة فإنها تستورد للأغراض التجارية المشروعة كميات صغيرة من المواد الكيميائية المدرجة في الاتفاقية والخاضعة بالتالي للمراقبة بموجب الاتفاقية. فإذا لم تنضم هذه الدول إلى الاتفاقية فسوف تتعطل بشدة قدرتها على حيازة هذه المواد في المستقبل بسبب ضوابط التصدير التي تفرضها الاتفاقية على التجارة بهذه المواد الكيميائية مع دول ليست أطرافا في الاتفاقية.

ومن المشاكل المعقدة الأخرى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولكنها مشكلة أرى أن من الممكن بقدر من الذكاء أن يوجد لها حل. وبالنسبة لمن لا يشعر بالارتياح لأن يصبح هذا البلد دولة عضوا، فمن المهم عدم إغفال أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منظمة دولية جديدة، وأن الانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية يعني القبول بالقيود الهامة التي يدعمها نظام اقتحامي للتحقق، وأخيرا وليس آخرا، أننا نتعامل مع منطقة من العالم تظل مصدرا لزيادة هموم المجتمع الدولي.

ومن مجالات الاهتمام الخطيرة الأخرى للمنظمة فيما يتعلق بقضية الانضمام العالمي، الشرق الأوسط، حيث يظل عدد من الدول الرئيسية لم يصدق بعد على

تستعرض سياساتها بعد بشأن الرقابة على التصدير في المجال الكيميائي، أن تجري عملية الاستعراض هذه، عملا بالمادة الحادية عشرة من الاتفاقية، وأن تبلغ نتيجة هذا الاستعراض إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إنني لا أقلل من حجم المصاعب في اتخاذ هذه الخطوة، لكن الدول الأطراف المعنية، بقيامها بهذا، ستظهر التزامها الكامل بتعهداتها بموجب الاتفاقية، وستعزز بالتالي فعاليتها. وعلاوة على ذلك، سيترك أي تحرك في هذا المجال، في الوقت الحالي، أثرا على التشجيع على الانضمام العالمي للاتفاقية ربما أكبر من أثر أي عمل آخر قد تقوم به الدول الأطراف، سواء بشكل فردي أو جماعي. إن الانضمام العالمي للاتفاقية من جميع البلدان في العالم هو على أية حال أهم مهمة على الطريق نحو الهدف النهائي لمنظمتنا. وعندما تتحقق العالمية سيتسنى عندئذ ليس فقط تصور وإنما تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

وقبل عام، عندما خاطبت هذه الهيئة، كان عدد الدول الأطراف في الاتفاقية قد وصل إلى ١٠٠، وهذا إنجاز مشير للإعجاب حقا بالنسبة للاتفاقية لم يكن قد مضى على بدء نفاذها إلا ستة أشهر في ذلك الحين. ورغم هذه البداية الطيبة لم تشمل قائمة أعضائنا عددا من البلدان الهامة. ويظل التشجيع في كل مناسبة على أن تنضم البلدان التي لم تنضم بعد إلى الركب جزءا هاما للغاية من عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويظل التقدم مستمرا. فخلال الشهور الاثني عشر السالفة قام ٢٠ بلدا إما بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها حتى وصل عدد أعضائها حاليا إلى ١٢٠ عضوا كانت أوكرانيا آخرهم في الاسبوع الماضي.

وأشارت حكومات عدة دول أخرى إلى أنها تزعم إما التصديق وإما الانضمام قبل نهاية العام. بيد أنه يبقى الكثير الذي ينبغي عمله. فثمة عدد من العوامل، ومن بينها استمرار الأزمة المالية في جنوب شرقي آسيا، أدى مثلا إلى تعقيد عملية التصديق في عدة دول رئيسية في تلك المنطقة، ومنها على سبيل المثال إندونيسيا وتايلند وماليزيا. غير أن حكومات تلك الدول أكدت استمرار التزامها بأهداف ومقاصد الاتفاقية، وأن العملية التشريعية الداخلية اللازمة للتصديق تسير قدما رغم المشاكل الحالية.

مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الذي يحث في الفقرات الثامنة والتاسعة والرابعة عشرة من الديباجة وفي الفقرة ٧ من المنطوق على أن ينضم ذلك البلد إلى جميع الصكوك القائمة المتعلقة بحظر أسلحة الدمار الشامل. ومن الواضح أن الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وإن جاء بعد قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) كان مما توخاه الذين صاغوا تلك الفقرات.

ولو حدث أن كان لدى أي من هذه الدول أسلحة تريد أن تصرح بها، فلتتبع نهج الدول التي اتخذت بالفعل الخطوة الشجاعة المتمثلة في الانضمام إلى الاتفاقية بوصفها من الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية. وكل دولة تتخذ هذه الخطوة لا تسهم فقط في بناء الثقة في منطقتها وإنما تصبح أيضا من الفاعلين المهمين في التنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقية الرائدة وفي إقامة عالم أكثر أمنا.

وأنا بالطبع مصمم على مواصلة جهودي لتحقيق الانضمام العالمي إلى هذه الاتفاقية، وأرجو أن يتسنى في عام ١٩٩٩ الإبلاغ عن إنجازات هامة في هذا المجال. وفي الوقت نفسه يتعين علي أن أرجو من الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تقيم حوارا مائعا مع الدول غير الأعضاء أن تعزز جهودها لحث تلك البلدان على مزايا الانضمام إلى هذه الاتفاقية، لا للبشرية جمعاء فحسب، بل ولها أنفسها.

إن اتفقتنا - اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية - صك فريد متعدد الأطراف. وهو يقوم على ثلاثة أعمدة: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والتعاون الدولي في مجال استخدام الكيمياء للأغراض السلمية.

لقد أسهبت في الحديث عن التنفيذ الناجح لهذه الاتفاقية، وأود أن أؤكد مرة أخرى أنها نجحت نجاحا كبيرا. ويصدق هذا بصفة خاصة على الجزء المتعلق بنزع السلاح من الاتفاقية. وبالرغم من ذلك، ينبغي لي أن أحذر اللجنة من السحب الكالحة التي تلوح في الأفق. فصلاحيته الجزء المتعلق بعدم الانتشار من نظام التحقق الوارد في الاتفاقية تعتمد بدرجة كبيرة على الدعم المقدم من الصناعات الكيميائية الرئيسية في العالم. وأعلم يقينا بوجود هذا الدعم، الذي يركز على المفهومين التاليين: أولا، كفاءة الحكومات المعنية والمنظمة لسرية أية

الاتفاقية ولم ينضم إليها. وتسبب هذه الحالة مزيدا من القلق لأن الشرق الأوسط، في النهاية، هو المنطقة التي شهدت آخر أكبر استعمال لهذه الأسلحة النظيفة. كما تم الإعراب عن الشك في كون عدد من بلدان هذه المنطقة إما يمتلك أسلحة كيميائية وإما يشترك في برامج لاستحداثها. وأسرع طريقة لإزالة هذه الشكوك هي أن تنضم جميع دول المنطقة إلى الاتفاقية بأسرع ما يمكن، وبذا تسهم في تحقيق هدفنا، وهو القضاء المبرم على الأسلحة الكيميائية.

وإسرائيل من الدول الموقعة على الاتفاقية، وهي بهذه الصفة تشارك بنشاط وبالكامل في عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأنا أفهم أن إسرائيل كانت حينذاك قادرة على ضمان المعالجة المرضية لشواغلها الأمنية الهامة بالنسبة لتنفيذ نظام التحقق المنصوص عليه في الاتفاقية. وأرجو أن يكون من الممكن الآن أن يتخذ ذلك البلد الخطوة النهائية وأن يودع في القريب العاجل صك تصديقه على الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة. فمن شأن هذه الخطوة أن تثبت أيضا، في جملة أمور، التزام هذا البلد تجاه السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط، خاصة في وقت توجد فيه مبادرة رئيسية أخرى ترمي إلى التوصل إلى حل شامل مصمم لتلك المنطقة.

وحجتي، ونصيحتي المخلصة إلى جيران إسرائيل هي النظر في الفوائد - من حيث الأمن والتنمية الاقتصادية والمكانة السياسية - التي تعود من النسيج على منوال المملكة الأردنية التي آثرت انتهاج سبيل دول الشرق الأوسط التي صدقت على الاتفاقية عند بدء نفاذها. فهي بذلك أثبتت نبذها للأسلحة الكيميائية والتزامها بالقضاء الشامل عليها، كما أزلت أي شكوك محتملة حول تطويرها لقدرات على إنتاج الأسلحة الكيميائية. وهنا أناشد مصر ولبنان وليبيا والسودان وسوريا واليمن أن تسير على هذا المنوال الشجاع. والواقع أن الفرصة متاحة بصفة خاصة لمصر - باعتبارها إحدى الدول المتطلعة للتقدم في المنطقة وإحدى الدول ذات السجل الحافل والمحترم في ميدان نزع السلاح - لأن تثبت من جديد دورها القيادي بانضمامها إلى الاتفاقية.

أخيرا، وليس آخرا، يمكن للمرء أن يتساءل، لماذا لا ينضم العراق أيضا إلى الركب. فهناك على أي حال قرار

فيما يتعلق بنظام التفتيش الإلزامي، وهو نظام خلقته الولايات المتحدة، ويقع في صلب نظام التحقق الجديد المستحدث في الاتفاقية. وكما علقت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية، بنفسها بالنسبة للتشريع التنفيذي، عندما أكدت مزايا الاتفاقية وأهميتها، في بيانها في مركز ستيمسون، في واشنطن العاصمة في ١٠ حزيران/يونيه،

"لئن كنا نخطو به إلى الأمام، فإن الكونغرس ينبغي ألا يخطو في نفس الوقت إلى الوراء بإضافة أحكام لا تتسق مع الاتفاقية وتقلل فعاليتها".

ومن المهم أيضا أن العدد القليل من الدول الأطراف التي لم تتقدم بعد بإعلاناتها الأولية أن تفعل ذلك دون إبطاء. وتقع جمهورية إيران الإسلامية ضمن هذه المجموعة، وهي الدولة التي اضطلعت، منذ تصديقها على الاتفاقية في نهاية عام ١٩٩٧، بدور فعال وقيم للغاية في مؤتمر الدول الأطراف، كما فعلت ذلك مؤخرا أيضا بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي، وطرفا تيسيريا لحل المسائل الهامة التي خلقتها اللجنة التحضيرية. ومع ذلك فإنني متيقن من أن إيران سوف تضي بوعدها بأن تصدر إعلانها الأولي قبل انعقاد المؤتمر الثالث للدول الأطراف، المقرر عقده في الشهر المقبل.

هناك مسائل أخرى تلوح في الأفق تتعلق إلى حد ما بنجاح المنظمة نفسه في هذه المرحلة المبكرة من تاريخها. ويبدو أن بعض الدول الأطراف يشعر بعدم الارتياح للوتيرة السريعة لنشاط المنظمة، ولدورها السياسي الذي لا يمكن تحاشي ظهوره، ولدور مديرها العام في الساحة العالمية وأعلم أنه ليس من السهل أن نُصدق أن اتفاقا دوليا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار يتقدم بسرعة صوب العالمية، يمكنه أن ينجح، بل إنه يحقق النجاح فعلا. وهذا مفهوم. وبنغمة أخف، حتى إجراءات هذه الهيئة وممارساتها لا تتضمن أية أحكام تميز بين المسؤول التنفيذي عن أية منظمة دولية وأي ممثل آخر عند دعوتهم إلى مخاطبة اللجان. ولكنني متيقن من أن تياري الإصلاح والتحديث داخل الأمم المتحدة سيسلمان على وجه السرعة بأن المدير العام لأية منظمة مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - وهي الآن المنظمة

معلومات تجارية يجب إعلانها للتدليل على الامتثال لأحكام الاتفاقية؛ وثانيا، إنشاء بيئة متكافئة للعمل فيما يتعلق بالصناعة الكيميائية توزع بمقتضاها الأعباء التي تفرضها الاتفاقية على الصناعات الكيميائية على كل الدول الأطراف بالتساوي.

وما ورد حتى الآن من الصناعات الكيميائية يفيد أن الاستجابة لأول هذه الشواغل تمت إلى حد كبير، بينما لم تتم الاستجابة للشاغل الثاني. وإخفاق الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدولة العضو ذات الصناعة الكيميائية الأكبر في العالم، في إصدار إعلانات تتعلق بصناعتها الكيميائية، بموجب المادة السادسة من الاتفاقية، وفي إخضاع تلك الصناعة للتفتيش، قد تسبب بالفعل في إيجاد خلل حاد في نظام الاتفاقية. وإن لم يجر إصلاح هذا الخلل بصفة عاجلة، فسوف يوجه ضربة قاصمة للاتفاقية. إن الصناعات الكيميائية في أوروبا واليابان، التي تمثل امتثالا تاما ونموذجيا لأحكام الاتفاقية، والتي تخضع للتفتيش بصفة دورية كل أسبوع تقريبا، يتزايد انشغالها بما ترى أنه ميزة تجارية محجفة لصالح الصناعة الكيميائية في الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا، يتزايد الضغط على تلك الحكومات لكي تُطالب بتقليل عمليات التفتيش التي تخضع لها الصناعات الكيميائية في كل من تلك البلدان، ومن المؤكد أن هذا السيناريو لم يدر على الإطلاق بخلد واضعي هذه الاتفاقية.

نعلم جميعا أن هذه الحالة نتجت عن أن الولايات المتحدة لم تعتمد بعد التشريع التنفيذي، وحكومة الولايات المتحدة، شأنها على الأقل شأن بقيتنا، غير راضية عن ذلك. وحتى الآن، فإن مؤيدي التشريع، وبخاصة أرباب الصناعة الكيميائية في الولايات المتحدة، يضغطون بشدة لتمرير مشروع القانون من مجلس النواب غدا، في الساعات الأخيرة من الدورة الحالية للكونغرس. وأناشد الهيئة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية أن ترقى إلى مستوى توقعاتنا جميعا بأن تعتمد هذا التشريع الجوهري غدا، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، مما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية أن تضطلع بدورها القيادي في تنفيذ اتفاقيتنا.

ومما لا يقل أهمية عن ذلك أنه يجب أن يتسق التشريع المعتمد وجميع الالتزامات التي قطعتها الولايات المتحدة الأمريكية عندما صدقت على الاتفاقية، وبخاصة

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أتقدم بالشكر للسيد بستاني على بيانه الشامل. وفيما يتعلق بما أورده من إشارة لبلادي، أود أن أقول إنه نظراً للجهود التي بذلتها سلطتنا الوطنية، فإن إعلاناتنا جاهزة، وستقدم إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في وقت قريب جداً. ويراودنا عظيم الأمل في أن تنفذ كل أحكام هذه

الوحيدة الحائزة للاستقلال التام في مجال عمل هذه اللجنة - ينبغي له أن يخاطب اللجنة من موقع مختلف.

لقد تطلب الانتهاء من إبرام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية الكثير من الشجاعة السياسية والثقة من جانب الدول. وقد حان الوقت الآن للدول الأطراف أن تُظهر نفس الشجاعة السياسية والثقة في مساعدة المنظمة على الانتقال من المرحلة الفتية إلى طور النضج الكامل. وبوصفي أول مدير عام للمنظمة، فإنني في حاجة ماسة إلى كل الدعم السياسي الذي يمكن أن يقدمه لي الأعضاء. وينبغي لمن ساهم في إنجاب الطفل، شأنه شأن كل الآباء، أن يتقبل نموه وبلوغه طور النضج، وأنه لا محالة لذلك الطفل من تطويره لحياة خاصة به.

لم أتطرق إلا إلى القليل من المسائل التي تبدو هامة بالنسبة لعمل هذه المنظمة في هذه المرحلة. وقد تضمن هذا البيان قائمة بالإجازات والمصاعب. مع ذلك، هناك شيء واضح، وهو أن هذه المنظمة تحتل المكانة التي نالتها بجدارة في نظام الأمن الدولي. وإذا جرى تعزيزها التعزيز الواجب، فسوف تُصبح صكا عالمياً ناضجاً، مجدي التكاليف، يستأصل وباء الأسلحة الكيميائية من هذا الكوكب بميزانية متواضعة جداً: ٧٠ مليون دولار، وهي تكلفة مقاتلتين نفائتين حديثتين كل عام. ولكن المنظمة لا يمكنها على الإطلاق، في نهاية المطاف، أن تكون أفضل أو أكثر فعالية، أو أكثر مثالية مما تود لها الدول الأعضاء أن تكون. ونحن نحتاج إلى الدعم السياسي المتواصل من جانب جميع الدول الأطراف في الاتفاقية إذا كان لنا أن نزدهر. وإنني مقتنع بأن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية تخدم مصالحنا السياسية، والأمنية، والاقتصادية، في نفس الوقت الذي تفيد فيه قضية نزع السلاح الدولي وتعززها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يسع للجنة الأولى إلا أن تبتهج بنجاح منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وليس لنا إلا أن نأمل أيضاً أن تحسم المشاكل المتبقية في أقرب وقت ممكن.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية، الذي يود أن يتكلم ممارسة لحق الرد.

الاتفاقية الهامة جدا على نحو غير تمييزي من جانب جميع الدول الأعضاء، وأن تتمكن المنظمة من حسم المسائل المعلقة، بما فيها المسائل المتعلقة بالمادة الحادية عشرة، على نحو مرض في أقرب وقت مستطاع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.